

الجدور الناريحة لأزمة العلاقات العراقية الايرانية في العصر الحديث

د. بدر الدين الخصوصي

شهدت المنطقة العربية عند مطلع العصر الحديث صراعا مريرا بين القوى السياسية القائمة وقتذاك خصوصا بين الدولتين الصفوية والعثمانية ، فلقد دفع النجاح الذي حققه الصفويون في الاراضي الفارسية هؤلاء إلى التطلع نحو العراق ، فتمكنوا من اخضاعه^(١) عام ١٥٠٨ ، وقد شجعهم هذا على نشر مذهبهم الشيعي في الأناضول^(٢) المتاخم للعراق ، مما اعتبره العثمانيون السنة عملا مناهضا لهم ، فخرجوا لملاقاة الصفويين عند منطقة الحدود العراقية الفارسية حيث انتصر العثمانيون على الصفويين في معركة^(٣) « شالديران » عام ١٥١٤ ودخلوا عاصمتهم « تبريز » وقد ترتب على ذلك خضوع شمال^(٤) العراق العثمانيين في الوقت الذي احتفظ فيه الصفويون بوجودهم في وسط العراق وجنوبه ، مما ادى إلى قيام المنازعات مرة اخرى ، واضطر العثمانيون إلى ارسال قواتهم إلى هناك عام ١٥٣٤ ، فاخضعوا^(٥) العراق لهم ، وإن كان نفوذهم لم يستقر الا عام ١٦٣٨^(٦) بسبب الصراع المستمر بين الدولتين المتنازعتين .

ولعل أهم ما ترتب على اخضاع العثمانيين للعراق ، هو أنهم اصبحوا متاخمين للصفويين على طول الحدود العراقية الفارسية ، مما نجم عنه قيام المنازعات^(٧) بين الجانبين على امتداد ذلك الحدود المشتركة لمسافة ١١٧٠ كم ، وبصفة خاصة حول شط العرب في الجنوب الذي كانت تقيم على ضفتيه امارات آل عليان والمتفق^(٨) والحويزة والفلاحية

ومنطقة السليمانية في الشمال التي تعيش فيها الأقلية الكردية السنية^(٩) .
وعلى الرغم من تمتع الامارات القائمة حول شط العرب بالسلطة في مناطقها ، فانها كانت محل خلاف مستمر بين العثمانيين والفرس حول تبعيتها لأي من الجانبين ، كما اشتد الخلاف^(١٠) في القرن التاسع عشر حول تبعية ميناء المحمرة الذي أقامه « يوسف المرداو » على نهر كارون عام ١٨١٢^(١١) ، خصوصا بعد أن اخذت السفن تتحول اليه بدلا من البصرة ، مما اضطر العثمانيين إلى العمل على تأكيد سيادتهم عليه على اعتبار أنه تابع للبصرة وفقا لما تم الاتفاق عليه في معاهدة السلام والحدود ١٧ مايو ١٦٣٩^(١٢) التي رسمت الحدود بين فارس والعراق ، غير أن شيخ المحمرة « جابر المرداو » لم يقبل بالتبعية^(١٣) العثمانية ، وهدد باستقدام^(١٤) الفرس للدفاع عنه ، فاستغلت فارس الفرصة وبعثت بقواتها إلى المحمرة فاستولت عليها ، ولم تكتف بهذا ، بل طالبت^(١٥) العثمانيين بأقرار سيادتها على الضفة الشرقية لشط العرب ومنطقة السليمانية ، فلم يقبل العثمانيون ، وسارعوا بتجهيز قواتهم^(١٦) لاستعادة المحمرة عام ١٨٣٧ ، وقد تدخل^(١٧) الانجليز والروس في الخلاف بين الجانبين ، وتم الاتفاق على تشكيل لجنة رباعية تضم مندوبين عنها وعن العثمانيين والفرس لوضع خريطة دقيقة للحدود العراقية - الفارسية . وقد اتخذت اللجنة الرباعية من مدينة ارضروم مقرا لها ، وعقب سلسلة طويلة من الاجتماعات استمرت زهاء اربع سنوات^(١٨) ، توصل المجتمعون إلى ابرام معاهدة ارضروم الثانية في ٣١ مايو عام ١٨٤٧^(١٩) .

معاهدة أرضروم الثانية ١٨٤٧^(٢٠) :

وتألف من تسع مواد تنازلت^(٢١) فارس بمقتضاها عن كل ما لها من ادعاءات في الاراضي المنخفضة غربي منطقة زهاب وفي مدينة السليمانية ومنطقتها (شهرزور) ، وتعهدت بعدم التدخل في سيادة العثمانيين عليها ، في حين اعترف العثمانيون بسيادة^(٢٢) الفرس على مدينة المحمرة ومينائها وجزيرة خضر والمرسي والأراضي الواقعة على الضفة الشرقية من شط العرب التابعة للعشائر الفارسية ، وخولت للسفن^(٢٣) الفارسية حق الملاحة في شط العرب من المصب إلى نقطة اتصال الحدود بين الدولتين ، والزم الجانبين بتشكيل لجنة^(٢٤) تضم ممثلين عنها لتقرير الحدود بينهما وفقا لاحكام المادة الثانية من المعاهدة ، وتكفل العثمانيون بمقتضاها بتمكين^(٢٥) الفرس من زيارة الاماكن المقدسة في الاراضي العثمانية ، والاعتراف^(٢٦) بقناصلهم المعيّنين لديهم ، وتعهد الفرس بتطبيق^(٢٧) نفس المعاملة على القناصل العثمانيين المعيّنين في اراضيهم ، والزم المعاهدة الدولتين باتخاذ الوسائل^(٢٨) الكفيلة بمنع ومعاينة اعمال السلب والنهب التي تقوم بها العشائر القائمة على الحدود وذلك بوضع الجنود في مراكز ملائمة ، وللعشائر المتنازع على تبعيتها

حرية اختيار^(٢٩) ونقرير الاماكن التي ستقيم بها ، وعلى العشائر الاخرى الاقامة في الاراضي التابعة للدولة التي تخضع لها ، واقرت^(٣٠) المعاهدة جميع المعاهدات السابقة ولا سيما معاهدة السلام في أرضروم ٢٨ يوليو عام ١٨٢٣^(٣١) .

وقبل أن يتم التوقيع على المعاهدة ، قدم وزير الخارجية العثماني مذكرة^(٣٢) إلى الوسيطين البريطاني والروسي في ١١ ابريل عام ١٨٤٧ لتوضيح بعض فقرات المعاهدة ؛ فالفقرة الواردة بالمادة الثانية التي تنص على ترك مدينة المحمرة ومينائها ومرساها وجزيرة خضر لفارس ، لا يمكن أن تشمل أراضي الباب العالي خارج المدينة ولا موانيه الاخرى الواقعة في هذه الاقاليم ؛ والفقرة الواردة بنفس المادة حول امكان تقسيم العشائر التابعة لفارس والتي يقيم نصفها في اراضٍ عثمانية ونصفها الآخر في اراضٍ فارسية ، فهل يعني ذلك أن تصبح اقسام العشائر الموجودة في الدولة العثمانية خاضعة لفارس ، وبالتالي أن تترك لفارس كذلك الاراضي التي تمت تصرف تلك الاقسام ؟ وهل سيكون لفارس الحق في أن تنازع الباب العالي حق التصرف في الاراضي المذكورة ؟

كما تساءل الوزير في مذكرته عما اذا كان للحكومة الفارسية الحق في أن تدخل التعويضات المالية فيما بين الحكومتين التي تنازلت عنها برمتها ضمن الادعاءات الشخصية ؟ وهل سيتم الحصول على موافقة الحكومة الفارسية على مسألة الاستحکامات والحصول المضافة إلى المادة الثانية ، وكذلك على الفقرات المتعلقة بالمعاملة المتبادلة التي لم تدرج في المادة السابعة من مسودة المندوبين ؟

وقد بعث الوسيطان البريطاني والروسي بمذكرة ايضاحية^(٣٣) إلى الحكومة العثمانية بتاريخ ١٤ ابريل ١٨٤٧ حول بعض الشروط الواردة في المعاهدة لازالة الغموض العالق بذهن الباب العالي حول المسائل سالفة الذكر ، أوضحها فيها ما يلي :

- ١ - أن مرسى المحمرة هو القسم الواقع مقابل مدينة المحمرة في قناة الحفار .
- ٢ - مشاطرة العثمانيين الرأي القائل بأن قيام الحكومة العثمانية بترك مدينة المحمرة ومينائها ومرساها وجزيرة خضر لفارس ، لا يعني تركها أية اراضٍ أو موانئ أخرى موجودة في تلك المنطقة ، وأنه لا يحق لفارس أن تقدم ادعاءات حول المناطق الكائنة على الضفة اليمنى (الغربية) من شط العرب ولا حول الاراضي العائدة للدولة العثمانية على الضفة اليسرى (الشرقية) حيث تقطن هذه الضفة أو تلك الاراضي عشائر فارسية أو اقسام منها .

٣ - أنها يعتقدان بأن هناك ما يسوغ لهما القول بأن الحكومة الفارسية ستوافق على

أن تدرج في المادة السابعة الفقرات المتعلقة باصول المعاملة المتبادلة التي ينبغي على كل من الحكومتين مراعاتها لصالح رعاياها وزوارها وموظفيها القنصلين .

٤ - أما بشأن الاستحكامات والحصون ، فانها لا يستطيعان سوى بيان رأيهما الشخصي ، وهو أن تتعهد الدولتان الاسلاميتان تعهدا متبادلا بعدم تحصين ضفتي شط العرب لدوام العلاقات السلمية بين المملكتين ، وتوثيق عرى الاخلاص وحسن النية بينهما .

وعلى أثر تلقي الباب العالي للمذكرة الايضاحية ، بعثت الدولة العثمانية بجوابها^(٣٤) الذي عبرت فيه عن ارتياحها للايضاحات والتايدات الرسمية الواردة فيها ، ولذا بعثت بتعليمات إلى مندوبها في مدينة أرضروم « أنور افندي » للتوقيع عليها بدون تعديل ، شريطة قبول فارس بتلك التايدات التي بمقتضاها لا تتقدم فارس بادعاءات تتعارض معها ، فإن اقدمت على ذلك ، اعتبرت المعاهدة لاغية وباطلة المفعول .

وتذكر المصادر^(٣٥) أن مذكرة الوسيطين البريطاني ، والروسي لم تسلم للحكومة الفارسية الا بعد بضعة اشهر ، وقد اجابت عليها بمذكرة^(٣٦) بتاريخ ٣١ يناير عام ١٨٤٨ وافقت فيها على الايضاحات المقدمة إلى الباب العالي حول النقاط الثلاث الاولى ، ولم تمنع الحكومة الفارسية - فيما يتعلق بالنقطة الرابعة - في « . . أن تدرج في المادة السابعة الفقرات المتعلقة باصول المعاملة المتبادلة على كل حكومة من الحكومتين مراعاتها فيما يتعلق برعايا الحكومة الاخرى وزوارها وموظفيها القنصلين ، (وفيما) يخص الاستحكامات والحصون (فانها توافق على الامتناع) عن اقامة الاستحكامات والحصون على الضفة اليسرى . . ما دامت الدولة العثمانية تمتنع عن اقامة الاستحكامات والحصون على الضفة اليمنى من شط العرب مقابل الاراضي الفارسية »^(٣٧) .

ولقد ترتب على توقيع معاهدة أرضروم الثانية وتبادل وثائق ابرامها في ٢١ مارس عام ١٨٤٨ جملة امور منها :

١ - أن العراق فقد جزءا من الاراضي التي كانت تقيم عليها عشائر كعب العربية شرقي شط العرب وذلك في وقت كان العثمانيون يعتبرون فيه أن تلك العشائر تدين بالتبعية^(٣٨) للدولة العثمانية ، ومع ذلك فإن توقيع تلك المعاهدة لا يعني أن العثمانيين تخلوا عن الضفة الشرقية من شط العرب كلها للفرس ، فقد حرصت الدولة العثمانية في المذكرة الايضاحية على أن تحصل على توضيح من ممثلي الدولتين الوسيطتين بأن تركها لمدينة المحمرة لا يعني تركها أية أراضٍ أو موانئ أخرى ، ولذا بقي شط العرب - بالرغم من توقيع تلك المعاهدة - تابعا للدولة العثمانية .

٢ - أن معاهدة أرضروم الثانية رغم أنها جاءت على حساب ممتلكات العثمانيين في المنطقة ، فإنها نظمت الحدود بين الدولتين الجارتين المسلمتين العثمانية والفارسية ، وبقيت هي الأساس في قضايا الحدود الفارسية العراقية فيما بعد .

٣ - أن فارس بالرغم من تصديقها على تلك المعاهدة ، فإنها لم تلبث أن أقامت الشكوك حولها لكي لا تتقيد بنصوصها ، فأعلنت أنها فرضت عليها فرضا من قبل الدولتين الوسيطتين ، وأنها لم تتسلم (٣٩) المذكرة الايضاحية التي دارت حولها المراسلات ، وأن ممثلها ميرزا محمد علي خان لم يكن لديه صلاحيات التوقيع عليها ، وأنه خالف التعليمات الصادرة اليه ، غير أن الدولة العثمانية لم تقبل بهذا الطعن ، وتمسكت بشرعية المعاهدة بالنحو الذي تمت بمقتضاه ، واعتبرت أن توقيعها والتصديق عليها وتبادل وثائقها قد تم وفقا للنظم القانونية .

واجهت لجنة (٤٠) تحديد الحدود المشكّلة بمقتضى نصوص (٤١) معاهدة أرضروم الثانية الكثير من المشكلات خصوصا فيما يتعلق بالمحمرة (٤٢) ، فقد طالب (٤٣) المندوب العثماني الفرس باستبدال علمهم في المحمرة باعلام محلية ريثما يستقر تخطيط الحدود بشأنها ، كما طالبهم بالامتناع عن جباية الاموال وضرورة سحب موظفيهم من هناك إلى أن يتم تحديد الحدود ، وعندما رفضوا ذلك ؛ رفع تقريراً (٤٤) إلى حكومته أورد فيه الحجج الشرعية المتعلقة بالمحمرة وما جاورها ، وهي مصدقة بفرمانات سلطانية ومحفوظة في سجلات المحاكم الشرعية في البصرة ، مما يثبت بوضوح تبعية بني كعب للدولة العثمانية ، وبالتالي فإن مناطق سكانهم تدخل ضمن نطاق لواء البصرة . وقد أعاق ذلك عمل اللجنة ، فقامت الخلافات بين الجانبين ، اضطر على اثرها إلى عقد معاهدة اخرى للحدود عام ١٨٦٩ (٤٥) اتفقا بمقتضاها على الابقاء على الاوضاع الراهنة لحين التوصل إلى تسوية نهائية ، وقد تمكن الطرفان من ذلك في ٢١ ديسمبر عام ١٩١١ (٤٦) عندما وقعا بروتوكول طهران .

بروتوكول طهران ١٩١١ :

ويتألف من خمس مواد نصت على تعيين لجنة (٤٧) من مندوبي الحكومتين الفارسية والتركية تجتمع في الاستانة لتخطيط الحدود وفقا لنصوص معاهدة أرضروم الثانية باخلاص وعدم محاباة ، على أن تعقبها لجنة (٤٨) فنية تثبت التحديد النهائي على الارض وفقا للاسس التي تضعها اللجنة الاولى ، وافر البروتوكول شرعية (٤٩) معاهدة أرضروم الثانية لسنة ١٨٤٧ ، واعتبرها الأساس المعول عليه في تخطيط الحدود ، ولذا لا يحق لأي من الجانبين أن يتخذ من احتلال (٥٠) الاراضي المتنازع عليها سندا للدعاء بملكيتهما ،

واحال البروتوكول فض الخلافات المحتملة إلى محكمة العدل^(٥١) في لاهاي .

ولدى اجتماع لجنة تقرير الحدود في الأستانة ؛ وقع الخلاف^(٥٢) بين المجتمعين حول المذكرة الابضاحية الملحقة بمعاهدة أرضروم الثانية ، ففي حين اعتبرها الاتراك جزءا من المعاهدة ، أبى الفرس الاعتراف بذلك ، وكادت اجتماعات اللجنة أن تنفض لولا قبول^(٥٣) الفرس لتلك المذكرة في ١٥ اغسطس عام ١٩١٢ باعتبارها قسما متما لمعاهدة أرضروم الثانية ، ومع ذلك لم يتمكن الجانبان من اكمال المفاوضات ، اذ سرعان ما تعثرت واجهضت بسبب تدخل الروس والانجليز ، وذلك في وقت كان فيه الانجليز يضعون مع الاتراك اسس اتفاقية ٢٩ يوليو عام ١٩١٣ بشأن تحديد مناطق النفوذ في الخليج العربي ومن جملتها منطقة شط العرب حيث تم الاتفاق^(٥٤) فيها على أن يظل شط العرب مفتوحا امام جميع السفن ، وتشكل لجنة تركية - بريطانية مشتركة لادارة تنظيم الملاحة في شط العرب من القنة إلى الخليج العربي .

ولم يكد يمضي ثلاثة اشهر على توقيع اتفاقية عام ١٩١٣ ؛ حتى تم الاتفاق بين مندوبي^(٥٥) بريطانيا وروسيا وفارس والترك على توقيع بروتوكول الاستانة في ٤ نوفمبر عام ١٩١٣ .

بروتوكول الاستانة ١٩١٣ :

ويتألف من ثماني مواد نصت على أن يسير خط^(٥٦) الحدود في شط العرب من نقطة تقع إلى الشمال الشرقي من كشك البصرة نحو الجنوب إلى قناة الخيين ثم إلى نقطة تقع بين نهر دبابي ونهر أبو العرايد ، ويمتد الخط نحو منتصف مجرى قناة الخيين إلى نقطة اتصال القناة المذكورة بشط العرب عند مصب نازالله ، ثم يسير الخط بعد ذلك على طول مجرى شط العرب حتى رأس الخليج تاركا نهر شط العرب وجميع الجزر الموجودة فيه تحت السيادة العثمانية باستثناء بعضها ، وابقى البروتوكول تبعية ميناء ومرسى المحمرة إلى أعلى واسفل ملتقى نهر كارون بشط العرب لفارس وفق اتفاقية ارضروم الثانية دون مساس بحق الاتراك في استعمال هذا القسم من النهر ، ولا تمتد سلطة الاتراك إلى اقسام الشاطئ الفارسي التي قد تغطيها المياه مؤقتا عند ارتفاعها ، كما لا تمارس فارس السلطة على جانبها في الضفة الشرقية من الاراضي التي قد تصبح مكشوفة بصورة وفتية أو عرضية ، ونص البروتوكول على تعيين لجنة^(٥٧) من ممثلي الحكومات الموقعة عليه لتحديد الحدود على الطبيعة ، فاذا ما تم تحديد قسم منها ، اعتبر كأنه مثبت^(٥٨) نهائيا ، ومن ثم لا يكون عرضة لأي تدقيق أو تعديل في المستقبل . واذا ما وقع خلاف حول تحديد أي قسم ، يعرض الامر على العضوين البريطاني والروسي ، ويعتبر قرارهما^(٥٩) ملزما للدول

الموقعة عليه ، واجاز البروتوكول للحكومتين العثمانية والفارسية اقامة مخافر^(٦٠) على الحدود ، وابقى الامتياز الممنوح من فارس لشركة البترول الانجليزية الفارسية في ٢٨ مايو ١٩٠١ نافذ المفعول^(٦١) في كل الاراضي التي حولتها فارس إلى تركيا بناء على احكام هذا البروتوكول ، وجعل النص الفرنسي^(٦٢) هو النص المعول عليه .

وبمقارنة نصوص بروتوكول الاستانة عام ١٩١٣ بنصوص معاهدة ارضروم الثانية عام ١٨٤٧ والمذكرة الايضاحية الملحقه بها ؛ نجد أن الدولة العثمانية اكدت تنازلها لفارس - بمقتضى نصوص البروتوكول عن جزء من شط العرب يقع امام المحمرة باعتبارها مرسى لها ، كما نجد أن خط الحدود بين فارس والدولة العثمانية عند شط العرب قد رسم بشكل دقيق ، فيمتد على طول خط الماء الواطي لضفة شط العرب الشرقية عدا مرسى المحمرة ، وعليه أصبحت مياه شط العرب في غالبيتها - بعد أن كانت جميعها - تحت السيادة العثمانية ، مما جعلها مسؤولة عن الملاحة في شط العرب على نحو ما كان عليه الحال من قبل ، وثبت البروتوكول سيادة العثمانيين على طول مجرى شط العرب حتى البحر بما فيه من جزر ، وجعل من امتداد شط العرب مستقبلا في البحر تحت السيادة العثمانية^(٦٣) .

عقدت لجنة تحديد الحدود - المشكّلة بناء على احكام^(٦٤) بروتوكول الاستانة عام ١٩١٣ - اجتماعاتها خلال الفترة ما بين ٨ يناير و٢٦ اكتوبر عام ١٩١٤ حيث وضعت خرائط^(٦٥) مفصلة للحدود العراقية الفارسية ، واكملت عملها بوضع اعمدة على طول تلك الحدود ، كما قامت بتثبيت^(٦٦) الحدود على طول خط الماء الواطي لضفة شط العرب الشرقية باستثناء ميناء المحمرة الذي يتحول عنده خط الحدود إلى وسط المجرى من « تويدجات » إلى نقطة التقاء الخين بشط العرب^(٦٧) بطول مقداره ٧,٢٥ كم .

استثناف الخلافات خلال فترة ما بين الحربين :

وعلى الرغم من تثبيت خط الحدود العراقية الفارسية على النحو سالف الذكر ، فإن الخلافات لم تلبث أن عادت من جديد طوال فترة ما بين الحربين ، ففي الوقت الذي لم تقنع فيه فارس بما حققته من كسب في بروتوكول الاستانة عام ١٩١٣ ؛ كان العراق يعتبر أن اتفاقات الحدود التي عقدت نيابة عنه خلال فترة الوجود العثماني قد اجهفت بحقه ، فقد انتزعت منه اراضي شرقي شط العرب لكي تلحق بفارس ، وحصل الفرس على حقوق متساوية مع العراق في جزء من شط العرب امام ميناء المحمرة ، لذا ثارت الخلافات من جديد بين الجانبين ، ولم تعد فارس تعترف بخط الحدود مع العراق باعتباره وليد ضغوط^(٦٨) خارجية من قبل بريطانيا وروسيا ، وإذا كان قد سبق لها الموافقة عليه ،

فذلك لأنه لم يكن بوسعها اطالة بقاء الاتراك في اراضٍ فارسية على طول الحدود المشتركة ، وعلى الرغم من تلك الموافقة ، فإن البرلمان الفارسي لم يقبل بها لتعارضها مع احكام دستور عام ١٩٠٦ .

لذا لم تكذب بريطانيا تتولى امر الانتداب على العراق عام ١٩٢٠ ، حتى طالبتها^(٦٩) فارس بتعديل الحدود في شط العرب ، على اعتبار أنه نهر مشترك يجري بين دولتين جارتين ، غير أن بريطانيا لم تستجب لذلك خشية ما قد ينجم عنه من مضاعفات^(٧٠) ، ومن ثم عمدت إلى تقديم التسهيلات الملاحية لفارس في شط العرب على نحو يحقق لها ما كانت تتطلع إليه فيما لو سمحت لها بمشاركة العراق في شط العرب ، غير أن هذا الحل الوسط لم يمهّن النزاع بين الدولتين الجارتين ، فسرعان ما ثارت مسألة تعديل الحدود مرة اخرى في اعقاب تولي « رضا شاه » زمام الامور في فارس عام ١٩٢٥ ، وقد جعلت بلاده من ذلك شرطا اساسيا لاعترافها^(٧١) بالعراق .

والواقع أن الانقلاب الذي قاده رضا خان رئيس حرس القوزاق ضد حكم آل قاجار^(٧٢) في فارس في ٢ فبراير عام ١٩٢١ ، كان له تأثيره على العلاقات العراقية الفارسية ، فقد اتجهت جهود رضا خان عقب انقلابه نحو تحقيق وحدة بلاده الوطنية ، كما عمل جاهدا على اعادة مجد الامبراطورية الفارسية الساسانية وذلك بتوطيد سلطة بلاده على الاراضي التي سبق أن وطنتها الجيوش الفارسية ، فاتجهت انظاره نحو عربستان لتحقيق مكاسب اقتصادية واقليمية ، وتقدم على رأس جيشه واجتاح مدن عربستان الواحدة بعد الاخرى واسقط^(٧٣) الحكم العربي عنها في ٢٠ ابريل عام ١٩٢٥ رغم المحاولات^(٧٤) التي بذلها شيخها خزل خان لوقف تقدم تلك القوات .

وعقب سقوط عربستان^(٧٥) ، عملت فارس على توطيد سلطتها هناك ، كما عملت على بسط نفوذها على شط العرب ، فطالبت بتعديل الحدود مع العراق ، وانتهزت فرصة الزيارة التي قام بها الملك فيصل الأول إلى طهران في ابريل عام ١٩٣٢^(٧٦) لكي تعبر عن رغبتها في أن يصبح « خط الثالوج » Thalweg حدا فاصلا للحدود العراقية الفارسية في منطقة شط العرب ، واستغل المسؤولون الفرس زيارة نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي لطهران في اواخر عام ١٩٣٢ لكي يطرحوا عليه مقترحاتهم^(٧٧) لتسوية المشكلة ، وقد وعد نوري السعيد بدراستها وتقديم اسس للاتفاق ، وعندما عرضت على الفرس لم يقبلوا^(٧٨) بها ، وصاروا يتمردون مخالفة نظام الملاحة في شط العرب ، ويجبرون السفن الراسية امام عبادان على رفع العلم^(٧٩) الفارسي ، واتجهت نيّتهم إلى وضع علامات داخل شط العرب ، مما اعتبره العراق انتهاكا لحقوقه وسيادته ، ولذا تقدم بشكواه^(٨٠) إلى

عصبة الأمم في ٢٩ نوفمبر عام ١٩٣٤ بشأن تجاوزات الفرس على الحدود المشتركة ، غير أن فارس لم تقبل بتلك الاتهامات العراقية ، وطعنت في شرعية الحدود المثبتة بينهما فيما بين القرنه وشط العرب ، وفي الاتفاقات^(٨١) التي أبرمت بين الجانبين ، وأوضحت حقها في تعديل الحدود بما يتفق مع خط « الثالوج » في شط العرب بما يمكنها من مشاركة^(٨٢) العراق في ملكية شط العرب استنادا للأسس الموضوعه في برشلونه عام ١٩٢١ تحت اشراف عصبة الأمم . غير أن العراق لم يقبل بذلك ، واعلن^(٨٣) وزير خارجيته نوري السعيد في مجلس عصبة الأمم في ١٤ يناير ١٩٣٥ ، أن المادتين ٢ و ٣ من معاهدة أرضروم تقيم السلطه العثمانية وبالتالي العراقية على كل شط العرب ، وأن الفقرة الثالثة من المادة الثانية تجعل من الضفة الشرقية لشط العرب وليس « الثالوج » الحدود الجنوبية لفارس .

وإزاء تزايد الخلاف بين الجانبين احال مجلس العصبة الموضوع إلى المفاوضات المباشرة بينهما فجرت في روما^(٨٤) في يناير عام ١٩٣٥ ، ثم انتقلت إلى عاصمتي^(٨٥) البلدين .

وتذكر المصادر^(٨٦) أن شاه ايران ابدى استعداداه للوفد العراقي للقبول بالمعاهدات والبروتوكولات التي يستند اليها العراق في تثبيت حدوده شريطة أن يتنازل العراق لايران عن كيلومتر أو كيلومترين امام عبادان في شط العرب حسب « خط الثالوج » كما في المحمرة لتتمكن السفن الايرانية من الرسو فيها ، كما طالب الشاه بحقوق ايران في شط العرب ، وقد وافق^(٨٧) الوفد العراقي خلال المباحثات على اقتراح التنازل عن اربعة كيلو مترات امام عبادان لاقامة المرسى في شط العرب اذا ما اقرت الحكومة العراقية ذلك ، غير أنه لم يقبل زيادة عرض المرسى إلى منتصف النهر ، ولم يوافق على اقتراح ايران بشأن اشتراكها في اللجنة المشرفة على تنظيم الملاحة في شط العرب ، واكد حق العراق في الاحتفاظ بكافة حقوقه المترتبة على ملكيته لشط العرب ، وعندما عرض الموضوع على مجلس الوزراء العراقي في ٢٥ اغسطس عام ١٩٣٥ لم يوافق^(٨٨) عليه لتعارضه مع القانون الاساسي العراقي الصادر في ٢١ مارس عام ١٩٢٥ الذي لا يميز التنازل عن الاراضي العراقية ، وإن كان المجلس قد عبر عن استعداداه لتأجير^(٨٩) المنطقة المقترحة لكي ترسو فيها السفن الايرانية شريطة أن تستجيب ايران لمطالب العراق المشروعة في قضايا الحدود المختلف عليها .

انقسم المسؤولون العراقيون ازاء فكرة التنازل عن مرسى امام عبادان إلى فريقين^(٩٠) : احدهما يعارض الفكرة باعتبارها ضربة للوطنية العراقية ، وتفريطا في

السيادة القومية ، والآخر يقبل بها لكي تنفرغ الحكومة لمعالجة قضايا العراق الاخرى .

وعندما استؤنفت المفاوضات بين العراق وايران ، ركز^(٩١) المفاوضون حديثهم حول مرسى عبادان ، والملاحه في شط العرب ، غير أن تلك المفاوضات سرعان ما قطعت على اثر انقلاب^(٩٢) الفريق بكر صدقي في ٢٩ اكتوبر عام ١٩٣٦ الذي اطاح بالحكومة العراقية قبل استكمال المفاوضات ، وقد استغلت ايران تلك الفرصة لكي تطالب^(٩٣) الحكومة الجديدة بمنحها ما ابت ان تمنحها اياه الحكومة السابقة . وعقب تبادل المقترحات^(٩٤) بين الحكومتين العراقية والايرانية ، وضع العراق مسودة^(٩٥) مشروع معاهدة الحدود عام ١٩٣٧ التي جرى التوقيع عليها وعلى البروتوكول الملحق بها في ٤ يوليو ١٩٣٧^(٩٦) ، وذلك بعد ادخال بعض التعديلات^(٩٧) عليها بناء على طلب ايران وتدخل الانراك^(٩٨) والانجليز .

معاهدة الحدود ١٩٣٧ :

وتتألف معاهدة^(٩٩) الحدود بين مملكة العراق وامبراطورية ايران عام ١٩٣٧ من ست مواد فضلا عن البروتوكول الملحق بها والذي يتألف من خمسة بنود وذلك لانهاء مشكلة الحدود بين العراق وايران وبمقتضاها اعتبرت الدولتان بروتوكول عام ١٩١٣ ومحاضر جلسات لجنة تحديد الحدود لسنة ١٩١٤ وثائق مشروعة^(١٠٠) يلتزم الفريقان بمراجعتها ، وعليه يكون خط الحدود بين الدولتين هو نفسه الذي تم تعيينه وتخطيطه من قبل اللجنة المذكورة ، وبمقتضاها كذلك تنازل^(١٠١) العراق عن جزء من شط العرب امام عبادان يبلغ طوله حوالي ٧,٧٥ كم ، وتقوم لجنة مشتركة^(١٠٢) بنصب دعائم الحدود وتعيين دعائم جديدة ، ويصبح شط العرب بمقتضاها مفتوحا للملاحة^(١٠٣) للسفن التجارية لجميع الدول ، وكذلك بالنسبة لممر السفن الحربية والسفن الأخرى المستخدمة في مصالح حكومية غير تجارية ، ونصت^(١٠٤) المعاهدة على أن اتباع خط الحدود في شط العرب سواء في المياه المنخفضة أو « خط الثلوج » لا يؤثر على حق الطرفين في الاستفادة بوجه ما من شط العرب كله ، كما ألزمت^(١٠٥) الطرفين بعقد اتفاقية بشأن صيانة وتحسين الملاحة في شط العرب ، وبشأن اعمال الحفر وارشاد السفن واستيفاء الاجور والعوائد والتدابير الصحية ، والتدابير الاخرى لمنع التهريب ، وكذلك بشأن كافة الامور المتعلقة بالملاحة في شط العرب ، وذلك خلال سنة واحدة من تاريخ تنفيذ المعاهدة ، ويجوز تمديدها^(١٠٦) باتفاق الطرفين . وتعتبر الاجازة^(١٠٧) التي يمنحها أحد الفريقين المتعاهدين لاحدى السفن الحربية أو غير المستخدمة في مقاصد تجارية العائدة لدولة ثالثة لدخول احدى الموانئ في شط العرب ، اجازة من قبل الطرف الآخر ، على أن يتم ابلاغه

بذلك . وقد كتبت المعاهدة والبروتوكول في طهران باللغات العربية والفارسية والفرنسية ، وعند وجود اختلاف يكون النص الفرنسي هو المعول عليه .

واذا امعنا النظر في نصوص معاهدة^(١٠٨) الحدود لعام ١٩٣٧ والبروتوكول الملحق بها ، نجد ما يلي :

١ - أن ايران اعترفت بمشروعية بروتوكول الاستانة عام ١٩١٣ ومحاضر جلسات لجنة الحدود عام ١٩١٤ ، وهي الوثائق التي سبق لها أن رفضت الاعتراف بها باعتبارها وثائق مهملة وقديمة لا تواكب احتياجات العصر ، وليست ذات صفة قانونية تنفيذية ، ولا أثر للعدل والانصاف فيها .

٢ - حققت المعاهدة كسبا آخر لايران على حساب العراق عندما تنازل لها عن جزء من شط العرب امام عبادان يبلغ طوله ٧,٧٥ كم ، مما ترتب عليه حصول ايران على منطقتين في شط العرب احدهما امام المحمرة وطولها ٧,٢٥ كم والاخرى امام عبادان وطولها ٧,٧٥ كم ، بمعنى أن ايران اصبحت تسيطر على منطقة من شط العرب يبلغ طولها ١٥ كم ، في حين احتفظ العراق بسيطرته على الجزء المتبقي منه .

٣ - لم تتناول المعاهدة تعريف خط الحدود بين العراق وايران ، وانما أحالت ذلك إلى بروتوكول الاستانة عام ١٩١٣ ومحاضر جلسات لجنة الحدود عام ١٩١٤ .

٤ - خولت المعاهدة ايران حق مشاركة العراق في المرور بشط العرب سواء كان ذلك للسفن التجارية ، أو الحربية أو السفن غير التجارية المستخدمة في مصالح حكومية ، كما منحتها حق مشاركته في الاجازة للسفن العائدة لدولة ثالثة ، فانقص ذلك من سيادة العراق التامة على شط العرب ، اذ أصبح مطالبا بابلاغ ايران مسبقا بتلك الاجازة وعلى الفور ، على أن هذا الانتقاص في السيادة لا يعني التنازل عنها ، فمساواة ايران للعراق في حق الانتفاع بالملاحة في شط العرب شيء ، واحتفاظ العراق بملكه على الجزء الاطول من شط العرب شيء آخر .

٥ - أن المعاهدة عندما ألزمت الطرفين بعقد اتفاقية الملاحة والصيانة في شط العرب ، فانها سلبت العراق حقا كان من اختصاص مديرية ميناء البصرة وحدها ، مما مهد السبيل امام ايران للمطالبة بمشاركة العراق في السيادة على شط العرب .

كما أن المعاهدة عندما اشارت إلى اعمال الصيانة وتحسين طرق الملاحة واعمال الحفر وارشاد السفن واستيفاء الاجور والعوائد والتدابير الصحية والتدابير الاخرى لمنع التهريب ، لم تفصح عمن ينبغي أن يقوم بذلك ، فضلا عن انها لم تنص على التغييرات

التي قد تحدث في شط العرب مستقبلا ، مما قد يثير الخلافات والمنازعات بين الجانبين المتعاهدين .

وعلى الرغم من القصور والغموض الذي يكتنف بعض نصوص المعاهدة ؛ فقد تمكن الجانبان من تجاوز الخلافات^(١٠٩) التي قامت بينهما حول هذا الخصوص ، وتم التصديق على المعاهدة في ٢٠ يونيو عام ١٩٣٨ طبقا للنظم الدستورية في البلدين ، وتبادل الجانبان وثائق الابرام ، كما تم تسجيل المعاهدة لدى الامانة العامة لعصبة الامم .

وتنفيذا لما ورد^(١١٠) في المعاهدة بشأن تخطيط الحدود ؛ قامت اللجنة^(١١١) المختصة بمباشرة عملها ، غير أن قيام الحرب العالمية الثانية وما رافقها من قيام حركة رشيد عالي الكيلاني في العراق واحكام قبضة الانجليز على شط العرب واحتلالهم ايران واجبارهم الشاه على التنازل عن العرش لابنه محمد رضا ، حال بين اللجنة وبين اكمال عملها . كما أن ظروف الحرب^(١١٢) لم تمكن العراق وايران من التوصل إلى وضع اتفاقية الصيانة والملاحه في شط العرب التي تقرر التفاوض بشأنها وفقا لما ورد في المادة الخامسة من معاهدة الحدود عام ١٩٣٧ والبند الثاني من البروتوكول الملحق بها .

تزايد التوتر بعد الحرب العالمية الثانية :

ولم تكد تنتهي الحرب العالمية الثانية ؛ حتى عاد التوتر من جديد بين العراق وايران حول اتفاقية الصيانة والملاحه في شط العرب ، ففي الوقت الذي طالبت^(١١٣) فيه ايران باستئناف المباحثات بشأن الاتفاقية ، وبنقل كافة سلطات وممتلكات مديرية ميناء البصرة إلى لجنة ثنائية مشتركة يعهد اليها ادارة شؤون الملاحه في شط العرب ، وتحول لها كافة الصلاحيات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، تمسك العراق بحقوقه في شط العرب ، ثم لم يلبث أن ابدى استعداده في ١٥ يوليو عام ١٩٥٠ بأن يحتفظ كل طرف بسيادته على منطقتيه في شط العرب ، وأن تحظى اللجنة الثنائية بصلاحيات استشارية فقط ، وأن تقتصر مهمتها على تمهيد السبيل امام الطرفين لاتباع نظم موحدة في ادارة شط العرب كل في القسم الذي يخصه .

وازاء هذا الخلاف تاجل النظر في الموضوع حتى عام ١٩٥٥ عندما عاودت^(١١٤) ايران طلبها بتحويل اللجنة صلاحيات تنفيذية لكي يكون لها الاشراف الكامل على الملاحه في شط العرب بدلا من ادارة ميناء البصرة ، وعندما لم يقبل العراق ، اثارت ايران الموضوع مرة اخرى عام ١٩٥٨ وهددت^(١١٥) باتخاذ الاجراءات الضرورية لتأمين مصالحها ، ثم لم تلبث أن طالبت العراق في ٧ مايو عام ١٩٥٩ بالاعتراف بحقوقها في اقامة

ميناء في منطقة خسرو آباد ، فلم يقبل العراق بذلك ، وقدم احتجاجه^(١١٦) إلى إيران على أساس أن خسرو آباد منطقة عراقية لا يحق لإيران إنشاء ميناء عليها ، غير أن إيران لم تبعاً بهذا الاحتجاج ، وصارت السفن الإيرانية تدخل شط العرب نحو خسرو آباد في حراسة الزوارق المسلحة الإيرانية ، وتكررت حوادث الحدود ، ولم تقبل إيران باقتراح العراق باحالة^(١١٧) النزاع إلى محكمة العدل الدولية عام ١٩٦١ ، ولم تفلح المحاولات التي بذلت لانتهاء التوتر بين الدولتين الجارتين ، ولم تنجح الزيارات التي قام بها كبار المسؤولين العراقيين لطهران عام ١٩٦٦ في اذابة الثلوج التي سادت العلاقات العراقية الإيرانية .

واصلت إيران مطالبتها بشأن اتفاقية الملاحة والصيانة في شط العرب ، وعندما تقدم العراق بمشروعه حول هذا الخصوص ، رفضته إيران في فبراير عام ١٩٦٩ وعرضت بدلا منه مشروع^(١١٨) معاهدة تحل محل معاهدة عام ١٩٣٧ ، وألحقت به بروتوكولا يجعل إيران شريكة العراق في ادارة شط العرب ، فلم يقبل به العراق ، ولم تبعاً إيران بهذا الرفض ، فصارت السفن التي تقصد موانئها ترفع العلم الإيراني ، وعندما احتج العراق على ذلك ، ألغت^(١١٩) إيران رسميا معاهدة الحدود عام ١٩٣٧ في ١٤ ابريل عام ١٩٦٩ من جانب واحد على اعتبار أنها عفى عليها الزمن ، وأنها مظهر من مظاهر الاستعمار^(١٢٠) ، ثم لم تلبث إيران أن حشدت^(١٢١) قواتها العسكرية على طول الحدود المشتركة ، واخذت سفنها تروح وتغدو في شط العرب رافعة العلم^(١٢٢) الإيراني دون دفع^(١٢٣) رسوم المرور للسلطات العراقية ، وشرعت في زرع الألغام على امتداد الضفة الشرقية لشط العرب بعد أن حذرت المسافرين والصيادين من دخول المنطقة الا بعد الحصول على اذن^(١٢٤) بذلك .

رفض العراق قيام إيران بالغاء المعاهدة من جانب واحد ، وبعث ممثله في الامم المتحدة برسالة في ١٣ مايو ١٩٦٩ إلى رئيس مجلس الأمن شرح فيها رد العراق على المبررات^(١٢٥) الإيرانية ، وتأزمت العلاقات بين الجارتين مرة أخرى خصوصا عندما اقدم العراق على قطع علاقاته الدبلوماسية مع إيران بسبب احتلالها لجزر ابو موسى وطنب الكبرى والصغرى عام ١٩٧١ ، كما تأزمت بسبب مساندة إيران لاکراد العراق .

احتلال إيران للجزر العربية في الخليج وتأثيره على العلاقات العراقية الإيرانية :

عاودت إيران مطالبتها^(١٢٦) بشأن جزر (أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى) الواقعة بالقرب من مضيق هرمز والتابعة لمشيختي الشارقة ورأس الخيمة في اعقاب اعلان

بريطانيا المشهور الصادر في ١٦ يناير عام ١٩٦٨ بالانسحاب العسكري من الشرق الاقصى والخليج العربي قبل نهاية عام ١٩٧١ ، وذلك في سلسلة من التصريحات التي ادلى بها كبار الرسميين الايرانيين والتي تنم جميعها عن اعتزام ايران ضم تلك الجزر اليها باعتبارها اراضٍ ايرانية كانت تخضع في الماضي للدولة الفارسية ، فلقد صرح^(١٢٧) شاه ايران السابق محمد رضا بهلوي للمحرر الدبلوماسي لصحيفة التايمز اللندنية في عددها الصادر بتاريخ ١٤ ابريل عام ١٩٧٠ « . . أن بعض الجزر المملوكة حاليا لبعض المشيخات تم ايران من الناحية الاستراتيجية . . وهي جزر طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى ، وان ايران غير مستعدة اطلاقا لترى سقوط هذه الجزر في يد اعدائها » . كما ادلى الشاه السابق بحديث آخر لصحيفة الفيجار والفرنسية في عددها الصادر بتاريخ ١٩٧١/٩/٢٨ ذكر^(١٢٨) فيه أن الجزر الثلاث هي اراضٍ ايرانية ، وأن والده ذكره بسيادته عليها قبل الحرب العالمية الثانية ، وصرح^(١٢٩) « أمير عباس هويدا » رئيس وزراء ايران الاسبق في ٣٠/١١/١٩٧١ أن الحكومة الشاهنشاهية لن تغض الطرف بأي حال من الاحوال عن سلطتها وسيادتها المسلم بها على جزيرة (أبو موسى) ، واعلنت وزارة الخارجية الايرانية في كتابها الاخضر السنوي أنه « ما لم تعد هذه الجزر الثلاث إلى ايران ، فإن الحكومة الايرانية لن توافق على قيام الاتحاد الفيدرالي للامارات العربية في الخليج ، بل انها ستعمل ضده » . واخذت وسائل الاعلام الايرانية تجاري هذا الاتجاه الجديد في السياسة الايرانية ، وكتب رئيس تحرير « كيهان » في أحد مقالاته الافتتاحية يقول^(١٣٠) : « ان جزيرتي طنب فارسيتان اسما وواقعا ، فلا أحد من الاصدقاء أو الاعداء يستطيع تفويض مصير الجزر الايرانية ، أو تجاهل حقوقهم فيها ، فلقد اعادت ايران تجديد ملكيتها على جزيرتي طنب وعلى جزيرة أبو موسى الأم » .

ولقد كان من الطبيعي أن ينعكس تأثير تلك التصريحات على المنطقة العربية كلها ومن بينها العراق ، اذ أماطت تلك التصريحات اللثام عن التطلعات الشاهنشاهية في الخليج العربي التي بدت جلية واضحة عندما اخذ الايرانيون الشاهنشاهيون يتمسكون بتسميتهم الفارسية للخليج على اعتبار أن تلك التسمية قد تكسبهم حقوقا في المنطقة ، كما كان من الطبيعي أن تعيد تلك التصريحات إلى الأذهان المطالب الايرانية المتكررة بشأن البحرين^(١٣١) والتي استمرت قائمة منذ مطلع القرن الماضي حتى رضوخ ايران للارادة^(١٣٢) الشعبية البحرينية وحصول البحرين على استقلالها في اغسطس عام ١٩٧١^(١٣٣) ، فلقد كانت تلك المطالب تبدو على السطح حيناً ويخبو اثرها حيناً آخر ، كما كان من الطبيعي كذلك ان تعيد تلك التصريحات ذاكرة العرب بوجه عام والعراق بوجه خاص إلى منطقة^(١٣٤) عربستان التي سلبت فارس اجزاء منها رسميا عن الكيان العربي

العثماني بمقتضى معاهدة ارضروم الثانية عام ١٨٤٧ ، ثم لم تلبث ان ضمتها فارس اليها عسكريا في ٢٠ ابريل عام ١٩٢٥^(١٣٥) ارضاء للنزعة القومية الفارسية المتطرفة التي كانت تسيطر على رضا خان منذ اعتلائه عرش السلطة في بلاده ، ومسايرة للاتجاه الرامي إلى اقامة الامبراطورية الفارسية على كل ارض وصلت اليها الجيوش الفارسية عبر التاريخ ، وهو الاتجاه الذي وضح عندما عملت ايران الشاهنشاهية على ازالة^(١٣٦) كل اثر عربي في المنطقة وفصم الروابط التي تربطها بالمناطق العربية المجاورة ، فابدلت اسم المحمرة إلى خرمشهر ، وعربستان إلى خوزستان وهكذا بهدف فرسة الطابع العربي للمنطقة .

وازاء ذلك كله تحرك العراق لمواجهة التطلعات الايرانية الشاهنشاهية فاحتضن^(١٣٧) جبهة تحرير عربستان و«وجبهة تحرير الاهواز» لمناهضة الاحتلال الشاهنشاهي لعربستان ، كما تحرك على الصعيد الرسمي للحيلولة دون قيام ايران باحتلال الجزر العربية ، فبعث بمذكرة^(١٣٨) إلى الامانة العامة للجامعة العربية حول هذا الخصوص ، اجتمع على اثرها وزراء الخارجية العرب في ١٣ نوفمبر ١٩٧١ وتقرر تكليف الامين العام للجامعة الاتصال بالمسؤولين الايرانيين للامتناع عن احتلال الجزر ، غير أنهم لم يستجيبوا لذلك ، فاصدروا اوامره للقوات الايرانية باحتلال الجزر الثلاث في ٣٠ نوفمبر عام ١٩٧١^(١٣٩) بعد أن مهدت لذلك باسقاط المنشورات على مواطنيها .

وعلى اثر وقوع الاحتلال ، قررت الحكومة العراقية قطع^(١٤٠) علاقاتها الدبلوماسية مع ايران وحملتها مسؤولية ما قد يترتب على استيلائها على الجزر الثلاث ، واخرج^(١٤١) العراق من اراضيها ما يقرب من ٦٠ الفا من المقيمين الايرانيين ، ودعا مجلس الامن الدولي إلى عقد اجتماع للبت في هذا الاحتلال ، وتحركت الدوائر الشعبية والرسمية في العراق لمطالبة الدول العربية الاخرى بقطع علاقاتها مع ايران ، واصدرت الاحزاب والمنظمات الوطنية العراقية بيانا اكدت فيه أن احتلال القوات الايرانية الشاهنشاهية للجزر الثلاث يستهدف تهديد عروبة الخليج ، ويمهد السبيل للمخططات الامبريالية في المنطقة ، ويؤدي إلى ايجاد متركزات استعمارية للوثوب في وجه حركة التحرر الوطني في الخليج^(١٤٢) .

مساندة ايران لاکراد العراق وتأثيرها على العلاقات العراقية - الايرانية :

يشكل اكراد العراق جزءاً من الشعب الكردي البالغ بضعة^(١٤٣) ملايين نسمة يعيش ما يقرب من نصفهم في الجمهورية التركية في حين يقيم النصف الآخر في كل من ايران والعراق وسوريا وجنوب الاتحاد السوفيتي . وقد عمل الاكراد^(١٤٤) منذ مطلع القرن الحالي على تنظيم صفوفهم فأسسوا الصحف^(١٤٥) الناطقة باسمهم ، وانشأوا

الجمعيات^(١٤٦) الثقافية والاحزاب السياسية ، وسعوا^(١٤٧) لدى الاتراك والحلفاء للاعتراف بكيانهم ، غير أن جهودهم في هذا السبيل لم تلبث أن باءت بالفشل خصوصا عندما عمد الاتراك والايраниون إلى اخاد حركتهم القومية . على أن هذا الفشل لم يفت في عضدهم ، فتطلعوا إلى اكراد العراق الذين قاموا بعدة ثورات^(١٤٨) خلال فترة ما بين الحربين بزعامة الشيخ محمد والشيخ أحمد البرزاني ، كما قام الملا مصطفى البرزاني بحركته ضد حكومة العراق عام ١٩٤٣ ، غير أنه اجبر على الفرار إلى جمهورية « مهاباد »^(١٤٩) في كردستان الايرانية ، وعندما عاود نشاطه في العراق من جديد عقب انهيار جمهورية « مهاباد » أوقع به الجيش العراقي وطارد اتباعه إلى خارج البلاد ، ومع ذلك لم يتوقف نشاط اكراد العراق الا عام ١٩٥٨ عندما قامت ثورة العراق ، فوقفوا نشاطهم المسلح وايد الحزب الكردي الديمقراطي قائد الثورة الذي سمح للملا مصطفى البرزاني واعوانه بالعودة من الاتحاد السوفيتي ، وسمح لهم بالتسلح واصدار الصحف والاحتفال باعيادهم القومية^(١٥٠) .

وعندما شعر عبد الكريم قاسم بتزايد نفوذ الاكراد ؛ انقلب عليهم وسحب منهم امتيازاتهم واغلق صحفهم وحزبهم وسجن زعماءهم^(١٥١) ، فاحتج الاكراد على ذلك ، واعلنوا عصيانهم بشكل اعنف مرة اخرى ، وقد عمل العراق على انهاء القتال مع الاكراد ، وسعى إلى ايجاد حل جذري للمشكلة الكردية ، فاصدرت حكومته اعلان^(١٥٢) ١١ مارس عام ١٩٧٠ لتحقيق مطالب الاكراد ، غير أن الاعلان لم ينجح في انهاء القتال ، فسرعان ما نشب من جديد ، واستغلت حكومة الشاه محمد رضا بهلوي ذلك لكي تقدم دعمها^(١٥٣) للاكراد لانهاك العراق عسكريا واقتصاديا بسبب مواقفه القومية منها ، فامدت الحكومة الشاهنشاهية الاكراد بالسلاح عبر حدودها المشتركة مع العراق ، وسمحت للاكراد العراقيين باستخدام الاراضي^(١٥٤) الايرانية لقصف المواقع العسكرية العراقية ، وبعثت ايران بقواتها للإشراف على بطاريات المدافع المضادة لطائرات في المناطق الكردية ، وساهمت مواقع المدفعية الشاهنشاهية في قصف الطائرات العراقية ، مما اضطر كبار المسؤولين العراقيين إلى مطالبة^(١٥٥) ايران بغلق حدودها في وجه الاكراد^(١٥٦) العراقيين ووضع حد للمساعدات التي تقدمها لهم ، بعد أن باتت ايران الترسنة التي يتزود منها الاكراد بالسلاح والغذاء^(١٥٧) ووسائل العصيان ، مما شغل العراق كثيرا عن قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي كان قد بدأها .

ولكي يتفرغ العراق لقضاياها ، استجاب المسؤولون العراقيون للوساطة^(١٥٨) التي عرضها الرئيس الجزائري « هواري بومدين » خلال انعقاد مؤتمر القمة للدول الاعضاء في

منظمة الاوبك بالعاصمة الجزائرية خلال الفترة من ٦ - ١٧ مارس ١٩٧٥ لانهاء الخلافات بين الدولتين الجارتين المسلمتين العراق وايران ، وتم التوقيع على اتفاقية^(١٥٩) الجزائر في ٦ مارس عام ١٩٧٥ بهدف الوصول إلى حل نهائي ودائم لجميع المشاكل القائمة بين البلدين .

اتفاقية الجزائر ٦ مارس ١٩٧٥ :

وتألف من أربع مواد لانهاء الخلافات القائمة بين العراق وايران ، وبمقتضاها تم الاتفاق على اجراء تخطيط^(١٦٠) نهائي للحدود العراقية الايرانية البرية بناء على بروتوكول القسطنطينية لسنة ١٩١٣ ومحاضر لجنة تحديد الحدود لسنة ١٩١٤ ، وتحديد الحدود النهرية^(١٦١) بين البلدين حسب خط « الثالوج » ، كما تم الاتفاق على اعادة الامن والثقة المتبادلة بين العراق وايران على طول حدودهما المشتركة عن طريق فرض رقابة مشددة^(١٦٢) وفعالة عليها لوضع حد نهائي لكل التسللات ذات الطابع التخريبي من حيث أتت ، واعتبر الجانبان الترتيبات المشار اليها عناصر لا تتجزأ^(١٦٣) لحل شامل ، واذاً فإن أي مساس باحدى مقوماتها يتنافى مع روح الاتفاق ، وتعهد الجانبان بالعمل على اعادة الروابط التقليدية لحسن الجوار والصداقة بين العراق وايران بازالة جميع العوامل السلبية لعلاقاتها وعن طريق تبادل وجهات النظر بشكل مستمر حول المسائل ذات المصلحة المشتركة وتنمية التعاون المتبادل ، وتم الاتفاق على أن تكون المنطقة في مأمن من أي تدخل خارجي .

وعقب التوقيع على اتفاقية الجزائر ، شكل الجانبان لجنة عراقية - ايرانية على مستوى وزاري لوضع الترتيبات التي تم التوصل اليها في صيغة وثائق رسمية ، ولم تكد اللجنة تفرغ من مهمتها ، حتى تم التوقيع في بغداد على معاهدة الحدود الدولية وحسن الجوار وبروتوكولاتها الثلاث وملاحقها في ١٣ يونيو عام ١٩٧٥ .

معاهدة الحدود العراقية الايرانية ١٣ يونيو ١٩٧٥ :

وتألف^(١٦٤) من سبع مواد وثلاثة بروتوكولات ، أولها يتعلق بالامن على الحدود بين العراق وايران ويتشكل من تسع مواد ، والثاني خاص باعادة تخطيط الحدود البرية بين البلدين المتعاقدين ويتألف من ست مواد ، والاخير يتناول تحديد الحدود النهرية بين العراق وايران ويأتي في تسع مواد .

وقد اكد الطرفان بمقتضى المعاهدة الموقعة في ١٣ يونيو ١٩٧٥ من قبل عباس علي خلعبري وزير خارجية ايران وسعدون حمادي وزير خارجية العراق ، على أن

الحدود^(١٦٥) البرية بين العراق وايران هي تلك التي جرى اعادة تخطيطها وفق الاسس والاحكام التي تضمنها بروتوكول اعادة تخطيط الحدود البرية المرفق بالمعاهدة على اساس بروتوكول القسطنطينية لسنة ١٩١٣ ومحاضر جلسات لجنة تحديد الحدود التركية الفارسية لسنة ١٩١٤ وبروتوكول طهران بتاريخ ١٧ مارس ١٩٧٥ ومحضر اجتماع وزراء الخارجية الموقع عليه في بغداد في ٢٠ ابريل ١٩٧٥ والذي وافق على محضر اللجنة المكلفة باعادة تخطيط الحدود البرية الموقع عليه في ٣٠ مارس ١٩٧٥ ، ومحضر اجتماع وزراء الخارجية الموقع عليه في الجزائر في ٢٠ مارس ١٩٧٥ ، ومحضر وصفي لاعمال تخطيط الحدود البرية بين العراق وايران الذي حررته اللجنة المكلفة بتخطيط الحدود البرية بتاريخ ١٣ يونيو ١٩٧٥^(١٦٦) .

واكدت المعاهدة على أن الحدود الدولية في شط العرب^(١٦٧) بين العراق وايران هي تلك التي جرى تحديدها على الاسس طبقا للاحكام التي تضمنها بروتوكول تحديد الحدود النهرية وملاحق البروتوكول المذكور الملحق بالمعاهدة حسب خط « الثالوج » في شط العرب عند أخفض^(١٦٨) منسوب لقابلية الملاحة ابتداء من النقطة التي تنزل فيها الحدود البرية بين البلدين في شط العرب حتى البحر ، ويتغير^(١٦٩) خط الحدود المذكور مع التغيرات التي يرجع اصلها إلى اسباب طبيعية في المجرى الرئيسي الصالح للملاحة ، وليس بالتغيرات الاخرى ما لم يعقد الطرفان المتعاقدان اتفاقا خاصا بذلك ، ويشكل العراق وايران لجنة مختلطة^(١٧٠) لتسوية وضع الاموال العقارية والمنشآت الفنية أو غيرها التي تتغير تبعيتها نتيجة لاعادة تخطيط الحدود بروح من حسن الجوار والتعاون . ويقوم الطرفان المتعاقدان بمسح مشترك^(١٧١) لشط العرب مرة كل عشر سنوات ، ويجوز القيام بمسوحات جديدة قبل انقضائها ، ويتحمل كل من الطرفين المتعاقدين نصف نفقات المسح . وتتمتع السفن^(١٧٢) التجارية والحكومية والعسكرية للطرفين المتعاقدين بحرية الملاحة في شط العرب ، وتتمتع السفن التابعة لدولة ثالثة والمستخدمه لاغراض التجارة بحرية الملاحة في شط العرب على قدم المساواة وبلا تمييز ، ويجوز لأيهما أن يأذن للسفن العسكرية الاجنبية بدخول شط العرب لزيارة موانيه شريطة ابلاغ الطرف الآخر مسبقا بمدة لا تقل عن ٧٢ ساعة .

ويعترف الطرفان بأن شط العرب هو بصورة رئيسية طريق للملاحة الدولية^(١٧٣) ، ولذلك فانها يلتزمان بالامتناع عن كل استغلال من شأنه أن يعيق الملاحة فيه ، ويجري وضع القواعد المتعلقة بالملاحة في شط العرب من قبل لجنة مختلطة عراقية - ايرانية حسب مبدأ الحقوق المتساوية في الملاحة للدولتين .

ويعمارس الطرفان المتعاقدان رقابة^(١٧٤) صارمة وفعالة على الحدود بوجه دائم لوقف جميع التسللات ذات الطابع التخريبي من حيث أنت وطبقا للاحكام التي تضمنها بروتوكول الامن على الحدود الملحق بالمعاهدة ، وذلك عن طريق تبادل^(١٧٥) المعلومات التي تخص كل تحرك للعناصر المخربة التي قد تحاول التسلل إلى احد البلدين ، وتعين المنافذ^(١٧٦) المحتملة التي تسلكها تلك العناصر ، وتخصيص الوسائل^(١٧٧) البشرية والمادية اللازمة لغلق الحدود ورقابتها بصورة فعالة ، ويعهد^(١٧٨) بالاشخاص المخربين المقبوض عليهم إلى السلطات المختصة للطرف الذي جرى القبض عليهم في اقليمه ، واكد الطرفان أن خط حدودهما البرية والنهرية لا يجوز المساس به^(١٧٩) ، وأنه دائم ونهائي ، وأن احكام البروتوكولات^(١٨٠) الثلاثة وملاحقها هي احكام نهائية ودائمة وغير قابلة للخرق ، وفي حالة حصول خلاف^(١٨١) يتعلق بتفسير أو تطبيق المعاهدة والبروتوكولات الثلاثة وملاحقها يتم ذلك عن طريق الاطراف السامية المتعاقدة أو من خلال دولة ثالثة صديقة أو المساعي الحميدة أو التحكيم ، ولقرار التحكيم صفة الالتزام والتنفيذ للطرفين المتعاهدين .

ومن دراسة بنود المعاهدة وبروتوكولاتها يتضح لنا أن ايران استفادت كثيرا من معاهدة الحدود الدولية وحسن الجوار وبروتوكولاتها الثلاثة وملاحقها ، فقد استغلت ايران حاجة العراق الماسة إلى تصفية حركة الاكراد لكي تحصل من العراق على مكاسب عديدة لعل من ابرزها واهمها ، أن ايران حققت تطلعاتها المختلفة تجاه شط العرب ، وحتى التطلعات التي ابدتها خلال المفاوضات المختلفة والتي لم يتسن لها تحقيقها في المعاهدات السابقة ، فقد حصلت ايران بمقتضى تلك المعاهدة على مشاركة العراق في ملكية شط العرب باتخاذ خط « الثالوج »^(١٨٢) - أي خط وسط المجرى الرئيسي الصالح للملاحة - ابتداء من نقطة التقاء الحدود البرية المشتركة حتى رأس الخليج فاصلا للحدود النهرية بين البلدين محققة بذلك كسبا لم تكن تحلم به ، كما حصلت ايران على مشاركة العراق في ادارة الملاحة^(١٨٣) في شط العرب حسب مبدأ الحقوق المتساوية في الملاحة للدولتين ، وهو امر سبق لايران أن عجزت عن الحصول عليه خلال مباحثاتها التي انتهت إلى توقيع معاهدة الحدود عام ١٩٣٧ ، وخلال المحاولات التي بذلت لابرام اتفاقية الصيانة والملاحة في شط العرب طوال الفترة ما بين معاهدة ١٩٣٧ وتوقيع اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ . فضلا عن هذا وذاك ، فقد أمكن لايران أن تحصل بمقتضى تلك المعاهدة على اعتراف صريح وواضح بأن « شط العرب هو بصورة رئيسية طريق للملاحة الدولية » ينطبق عليه ما ينطبق على الممرات المائية الدولية ، فتحقق لها ما كانت تطالب به خلال المفاوضات السابقة .

أما العراق ، فقد امكنه أن يجعل ايران تعترف بالحدود البرية^(١٨٥) بمقتضى بروتوكول القسطنطينية عام ١٩١٣ ومحاضر جلسات قوميون تحديد الحدود التركية الفارسية لسنة ١٩١٤ ، فاكادت ايران بذلك ما سبق لها وان اعترفت بمشروعيتها في معاهدة الحدود عام ١٩٣٧ التي اغتها في ١٩ ابريل عام ١٩٦٩ . وبمقتضى بروتوكول الحدود البرية الموقع في ١٣ يونيو ١٩٧٥ ، التزمت^(١٨٦) ايران بأن تدخل تعديلا طفيفا على الحدود البرية يستعيد العراق بمقتضاه ملكيته على مناطق « زين القوس » و « سيف سعد » و « مندلي » و « ميسان » و « واسط » . كما حصل العراق بمقتضى معاهدة عام ١٩٧٥ على تعهد ايران بالامتناع^(١٨٧) عن تقديم مساعداتها المختلفة لاکراد العراق وغلقت^(١٨٨) الحدود وراقبتها بصورة فعالة لمنع تسلل الاكراد عبر نقاط الحدود الايرانية ، ومعنى هذا أن ايران اعلنت تخليها الكامل عن اكراد العراق ، مما اتاح الفرصة امام العراق لكي يجبر الاكراد على الاستسلام والقبول بالتعايش مع ابناء العراق في اطار من الوحدة الوطنية ، وهو ما كان يتطلع اليه العراق لكي يوجه طاقاته وامكانياته لتدعيم جيشه الوطني وتقوية بنيته الاقتصادية والاجتماعية والقيام بواجباته والتزاماته القومية

فشل معاهدة ١٩٧٥ في انهاء الخلافات العراقية - الايرانية :

انتهت معاهدة الحدود العراقية الايرانية الموقعة في ١٣ يونيو عام ١٩٧٥ حقبة طويلة من النزاع بين الدولتين الجارتين العراق وايران ، وساد الاعتقاد بأن تلك المعاهدة هي خاتمة تلك السلسلة الطويلة من المعاهدات والاتفاقات التي بلغ عددها احدى وعشرين^(١٨٩) معاهدة أو اتفاقية خلال الفترة ما بين عامي ١٥٥٤ و ١٩٧٥ خصوصا وأن الطرفين اكدا في المادة الخامسة من معاهدة ١٩٧٥ أن خط حدودها البري والنهري لا يجوز المساس به وأنه دائم ونهائي ، غير أن هذا الاعتقاد لم يكن صحيحا ، فسرعان ما توترت العلاقات بين الجارتين المسلمتين ، وجرت الاتهامات بينهما ، ففي الوقت الذي اتهم فيه العراق شاه ايران السابق بالتدخل في الشؤون الداخلية لدول الخليج وبروزه كشرطي للمنطقة ، وتعمده عدم الوفاء بالتزاماته تجاه اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ واعادته المناطق التي حددتها معاهدة الحدود الدولية وحسن الجوار وبروتوكولاتها الموقعة في ١٣ يونيو ١٩٧٥ ؛ كانت ايران توجه اتهاماتها^(١٩٠) إلى العراق باثارة الاضطرابات بين الاقليات القومية فيها- واحتضان قضية النضال الذي يخوضه الشعب العربي في عربستان .

وهكذا خيم جو من التوتر على العلاقات العراقية الايرانية ، إلى أن قامت الثورة الاسلامية التي قادها آية الله الخميني والتي ترتب عليها رحيل الشاه وقيام الجمهورية الاسلامية الايرانية .

تأزم العلاقات بين العراق والجمهورية الاسلامية الايرانية وقيام الحرب :

عمل العراق على تحسين علاقاته مع الجمهورية الاسلامية الايرانية ، فبعث رئيس الجمهورية العراقية ببرقية تهنئة^(١٩١) إلى آية الله الخميني في ٥ ابريل ١٩٧٩ بمناسبة اعلان الجمهورية الاسلامية عبر فيها عن أمل العراق في أن يبيء النظام الجديد فرصا واسعة لخدمة الشعب الايراني ، بما يعزز دور ايران في العالم ويوطد اواصر الصداقة مع الدول العربية بوجه عام والعراق بوجه خاص كما بعثت الحكومة العراقية بمذكرة^(١٩٢) رسمية إلى « مهدي بازرجان » رئيس وزراء ايران وقتئذ وإلى وزير خارجيته « ابراهيم يازدي » عبرت فيها عن نيتها الصداقة في اقامة اوثق الصلات الاخوية وعلاقات التعاون مع الشعوب المجاورة مع العراق على اساس احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، ووضحت المذكرة ان الحكومة العراقية تنظر بارتياح شديد إلى التصريحات والمواقف التي عبر عنها رئيس الوزراء الايراني والتي تؤكد على الجانب الاسلامي في اتجاهات الحركة الشعبية الاسلامية ، وهو الموقف المبذني والعملي للعراق ، وأن هذا الاتجاه يعتبر تحولا ايجابيا في المنطقة سيسهم في تعزيزها واستقلالها وتطورها ، كما عبرت المذكرة عن أمل العراق في أن تقوم بينه وبين ايران علاقات جديدة من التعاون المثمر بما يعزز الاواصر المشتركة ، ويخدم المصالح المتبادلة للبلدين ، ويعزز دعائم الاستقرار في المنطقة .

وإلى جانب تلك الرسائل الودية ، جرت لقاءات ثنائية^(١٩٣) بين بعض المسؤولين العراقيين والايرانيين ، وجه العراق خلالها الدعوة إلى كبار المسؤولين الايرانيين لزيارته والتباحث في العلاقات الثنائية وأسس التعاون المشترك ، غير أن تطورات الاحداث في ايران وتجدد الاتهامات بين البلدين سرعان ما حال دون ذلك .

واذا كانت العلاقات العراقية - الايرانية قد شهدت تحسنا نسبياً خلال عام ١٩٧٩ على النحو سالف الذكر ، فان تلك العلاقات لم تلبث أن ساءت وتدهورت بدرجة كبيرة مع بداية عام ١٩٨٠ خصوصا عندما صدرت تصريحات من بعض كبار المسؤولين الايرانيين عن نيتهم في تصدير الثورة الايرانية مما اثار شك العراق في اعتزام ايران الالتزام بنصوص معاهدة الحدود الدولية وحسن الجوار وبروتوكولاتها الثلاثة وملاحقها الموقعة في ١٣ يونيو عام ١٩٧٥ ، وقد لاح له صدق شكوكه عندما أعلنت بعض الدوائر الايرانية انها ليست ملزمة باتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ ، وازاء ذلك قرر العراق في ١٧ سبتمبر ١٩٨٠ اعتبار الاتفاقية المذكورة وما نتج عنها منتهيا استنادا إلى احكام المادة الرابعة منها ، فتأزم الموقف بين الجارتين الشقيقتين بدرجة ادت إلى قيام الحرب بينهما .

طبيعة ازمة العلاقات العراقية الايرانية :

ولعل السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو : ما طبيعة تلك الازمة في العلاقات بين العراق وايران عبر التاريخ الحديث ؟ أو بمعنى آخر ما هوية النزاع الذي نشب بين الدولتين الجارتين المسلمتين ؟ هل هو نزاع بين انصار مذهبين اسلاميين هما المذهب الشيعي والمذهب السني ؟ أم هو صراع بين قوميتين مختلفتين احدهما فارسية والاخرى عربية ؟ أم بين نظامين سياسيين لكل اسلوبه وايدولوجيته ؟ أم هو انعكاس للصراع بين الدول الكبرى التي تسعى للهيمنة وفرض النفوذ على منطقة بات لها وزنها الاقتصادي والسياسي ؟ .

لا شك أن النزاع في جذوره التاريخية نزاع مذهبي بين انصار المذهب الشيعي بزعامة الدولة الصفوية والمذهب السني الذي حملت لواءه الدولة العثمانية ، ولما كان العراق على حدود متاخمة للدولتين الاسلاميتين الكبيرتين ، لذا غدت هوية العراق المذهبية موضع صراع بينها ، وهو الصراع الذي انتهى لصالح العثمانيين عندما اصبح العراق جزءاً من العالم السني العثماني .

وعلى الرغم من اقرار الصفويين رسمياً بذلك ، فإن العراق لم ينعم بالهدوء طوال الوقت ، فكثيراً ما كان يتعرض لمحاولات من جانب العالم الشيعي الفارسي للضغط عليه مستغلاً وجود انصاره في العراق خصوصاً كلما تازمت العلاقات بين الدولتين الجارتين ، وبات الوجود المذهبي السني والشيعي في العراق غطاء للنزاع السياسي بين الدولتين العثمانية والفارسية لتوسيع رقعة نفوذ كل منها على حساب الاخرى .

ولقد ترتب على غياب المفهوم الوطني وطغيان النعرة المذهبية - وقتذاك - ان صار انصار المذهبين يعتبران انتصار أي من الدولتين انتصاراً للمذهب نفسه وللفرق الذي ينتمي اليه . وعلى الرغم من بروز العامل الوطني والنضوج القومي - فيما بعد - فإن تأثير هذا الدافع لم يخف تماماً خلال مرحلة الاستقلال خصوصاً عندما كان يجد من يحركه خلال الازمات التي كثيراً ما كانت تقع بين العراق وايران .

والواقع أن العامل القومي أو ما يسمى بالانتماء إلى أي من القوميتين العربية والفارسية كان له تأثيره على ازمة العلاقات العراقية الايرانية منذ مطلع العصر الحديث . ولقد برز هذا العامل بصفة خاصة في اعقاب ظهور رضا شاه عندما نادى بالقومية الايرانية وعمل على « اريئة » الاقليات القومية في بلاده وتطلع إلى احياء مجد الامبراطورية الفارسية ، وقد سار على منواله ابنه « محمد رضا بهلوي » الذي واصل سياسة ابيه في

طمس عروبة عربستان واحتج على عروبة تسمية الخليج وكرر مطالب والده بشأن البحرين واستغل فرصة الانسحاب البريطاني من الخليج فاحتلت قواته الجزر العربية التابعة لمشيختي الشارقة ورأس الخيمة ، مما اعتبره العراق خطرا على وجوده وقوميته ، ولذا دافع عن عروبة البحرين ومنطقة الخليج وطالب بعودة الجزر العربية واحتضن حركات التحرير العربية في عربستان .

وهكذا زاد العامل القومي من تأزم الوضع ، وساهم بدوره في احداث شرخ في العلاقات بين العراق وايران خصوصا في اعقاب التصريحات التي ادلى بها بعض القائمين بالثورة الايرانية الاسلامية .

اما عن الاختلاف بين ايدولوجية النظامين السياسيين في العراق وايران ، فلا شك انه كان له تأثيره على قيام المنازعات بينهما ، في حين أن تقارب تلك الايدولوجية في بعض الاوقات كان يصحبه تقارب في العلاقات بين البلدين ، نلمس هذا جيدا من خلال مرحلتين بارزتين :

الأولى ١٩٣٧ - ١٩٥٨ : وذلك عندما تطلعت الدولتان إلى قمع الحركة الكردية بعد أن تزايدت خطورتها على كل منهما ، مما اسهم في وجود تقارب بينهما ، وهو التقارب الذي أدى إلى عقد معاهدة الحدود عام ١٩٣٧ وتوقيع ميثاق سعد آباد عقب ذلك بايام قليلة . وقد تزايد هذا التقارب عام ١٩٤١ عندما تعرضا لظروف مشابهة^(١٩٤) عقب عودة عبد الاله ونوري السعيد إلى السلطة في العراق - بعد الاطاحة بحركة رشيد عام الكيلاني - وانتهاجها سياسة موالية للانجليز ، في الوقت الذي تولى فيه السلطة في ايران « محمد رضا بهلوي » عقب الاطاحة بوالده والاحتلال المشترك للقوات الانجليزية والسوفييتية للاراضي الايرانية ، وهو ما دفع الشاه الجديد إلى موالاة الانجليز كذلك خشية أن ينفرد السوفييت بالنفوذ في بلاده .

وهكذا وجد العراق وايران نفسيهما اصحاب مصلحة مشتركة في التعاون مع الغرب ومعاداة الاتحاد السوفييتي ، فدخل البلدان في حلف بغداد عام ١٩٥٥ ، كما دخلا في مواجهة مع الحركة الناصرية^(١٩٥) والخطوات الوحشية العربية التي ترتبت عليها ، وظل التعاون قائما بين البلدين حتى عام ١٩٥٨ .

الثانية : ١٩٥٨ - ١٩٦٨ : وذلك على إثر ثورة ١٤ يوليو عام ١٩٥٨ وما صحبها من اعمال عنف ضد انصار النظام الملكي السابق ، فقد خشيت ايران مغبة انعكاس احداث الثورة في العراق على النظام الشاهنشاهي في طهران ، فتوترت العلاقات بين

النظامين بسبب اختلاف ايدولوجيتهما ، وزاد هذا التوتر عقب انسحاب العراق من حلف بغداد واحتضان النظام الجديد - وقتذاك - الحركات اليسارية^(١٩٦) ومطالبته بحق تقرير المصير لشعب عربستان ودفاعه عن عروبة الخليج .

وعندما تقلد حزب البعث العربي الاشتراكي امور السلطة في العراق عام ١٩٦٨ ، تازمت العلاقات بين البلدين خصوصا عندما قامت ايران في العام التالي بالغاء معاهدة الحدود عام ١٩٣٧ من جانب واحد ، واستؤنف النزاع مرة اخرى حول الملاحة في شط العرب ، وجرى الاتهام بين الجانبين حول دعم العمليات المناهضة لكل منهما . وعندما قامت ايران باحتلال الجزر العربية في ٣١ نوفمبر عام ١٩٧١ ، قطع العراق علاقاته الدبلوماسية مع ايران ، وزاد من مساعداته لجهة تحرير عمان للوقوف في وجه القوات الايرانية الموجودة هناك ، ووقعت حوادث متعددة بين الجانبين خصوصا بعد توقيع^(١٩٧) العراق « معاهدة الصداقة والتعاون » مع الاتحاد السوفييتي عام ١٩٧٢ ، وظل الوضع على هذا النحو حتى نجحت الوساطة في توقيع اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ .

لم ينه توقيع اتفاقية الجزائر النزاع بين الجانبين ، فسرعان ما تجدد بسبب احتجاج ايران على مشاركة العراق مشروع انشاء « وكالة أنباء الخليج العربي » وقيام العراق بتحديد اعداد الايرانيين المسموح لهم بزيارة الاماكن المقدسة للشيعية . وعلى الرغم من ظهور دلائل^(١٩٨) مشجعة لانهاء التوتر كإبرام اتفاقات للتعاون في مجال الامن والثقافة والسياسة والزراعة والمواصلات والاعلام وتبادل الزيارات بين الرسميين ، وقيام العراق في سبتمبر عام ١٩٧٨ بفرض القيود على نشاط الزعيم الايراني آية الله الخميني خلال اقامته في العراق ، فإنه لم يخف ، اذ سرعان ما ظهر من جديد في اعقاب قيام الثورة الايرانية عام ١٩٧٩ وقيام المواجهة السافرة بين نظامي البلدين .

وفما يتعلق بالصراع الدولي وتأثيره على العلاقات العراقية الايرانية ، فالثابت أن الدولتين تعرضتا لضغوط ومنافسات من جانب الدول الكبرى ، بل لسنا مبالغين اذا ما ذهبنا إلى أن كثيرا من الاتفاقات التي حكمت العلاقات العراقية الايرانية كانت من صنع وتأثير تلك الدول للحفاظ على مصالحها الحيوية مثال ذلك معاهدة ارضروم الثانية التي عقدت عام ١٨٤٧ في اطار اللجنة الرباعية التي ضمت مندوبي الدولتين المتنافستين روسيا وبريطانيا ، والتي خرجت الدولتان - عقب ابرامها - وهما أمتان على مصالحهما ، فلقد ضمنت روسيا عدم تغلغل النفوذ البريطاني تجاه الاراضي الفارسية عبر نهر كارون ، كما امنت بريطانيا على مصالحها الملاحية في شط العرب .

غير أن هذا لم ينه المنافسة بين الدولتين ، فسرعان ما بلغت اشدها مع بداية هذا

القرن عندما اخذ الروس يكتفون نشاطهم^(١٩٩) في عربستان ، ويسعون لمد خط^(٢٠٠) أنابيب للبترول من باكو إلى الخليج العربي بما يهدد الامتياز الذي حصل عليه « دارسي » ، غير أن المنافسة لم تلبث أن هدأت ، وذلك في اعقاب هزيمتهم العسكرية على يد اليابان عام ١٩٠٤ وتوقيعه اتفاقية عام ١٩٠٧^(٢٠١) التي حصرت نفوذ روسيا في شمال فارس بدلا من جنوبها .

واذا كان التنافس الروسي البريطاني قد ترك بصماته على اوضاع العراق وفارس ، فإن التنافس البريطاني - الالماني لم يكن اضعف تأثيرا بل على العكس من ذلك ، عمل على تدعيم الوجود البريطاني في البلدين مما اثر بدوره على علاقات كل منهما بالآخرى . فلقد ادرك الانجليز أن حصول الالمان عام ١٩٠٣^(٢٠٢) على امتياز من الدولة العثمانية لاقامة مشروع سكة حديد برلين - بغداد البصرة عمل مهدد للمصالح البريطانية الحيوية في المنطقة ، ولذا اقاموا العراقيين في وجه المشروع ، وسعوا لدى الاتراك عام ١٩١٣ لغلق منطقة شط العرب في وجه الالمان ، وسارعوا فور قيام الحرب العالمية الاولى بارسال قواتهم إلى شط العرب للحفاظ على مصالحهم النفطية من الاتراك وحلفائهم الالمان ، وقد مكّنهم هذا من احكام قبضتهم على العراق والتأثير في سياسته تجاه فارس وعندما احسوا بتأزم الموقف الدولي قبل الحرب العالمية الثانية عملوا على توقيع معاهدة الحدود عام ١٩٣٧ كجزء من التسويات الشاملة التي جرت في المنطقة لتأمين الممرات المائية ولكسب جانب العراق وايران بعد أن لمسوا ميلا تجاه الالمان .

ولقد شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية قيام الصراع بين الدولتين العظميين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفييتي ، ذلك الصراع الذي كان له تأثيره على مناطق العالم وعلى العلاقات الدولية المختلفة ومن جملتها العلاقات العراقية الايرانية .

وقد حرصت الدولتان العظميان على توضيح موقفهما من النزاع الاخيريين العراق وايران ، فاعلنت الولايات المتحدة الامريكية وقوفها على الحياد تجاه الطرفين المتحاربين ، واورزت إلى الاتحاد السوفييتي بأن ينهج نهجا مماثلا .

اما الاتحاد السوفييتي فقد وقف يرقب القتال منذ الوهلة الاولى انطلاقا من مسؤولياته كدولة عظمى ، ولأن أحد الطرفين المتحاربين يقاتل بأسلحة سوفيتية ومن ثم يهيمه أن يتعرف على مدى كفاءة تلك الاسلحة في ميدان القتال امام الاسلحة الامريكية التي يجارب بها الطرف الآخر ، كما يهيمه متابعة الاحداث تحسبا للطوارئ واملا في أن تتاح له الفرصة لكي يلعب دورا متوازنا مع دور الولايات المتحدة الامريكية ، وذلك في منطقة لها اهميتها الاستراتيجية والاقتصادية في الصراع الدائر بينه وبين الولايات المتحدة الامريكية .

- (١) Longrigg, S.H. *Four Centuries of Modern Iraq*, Oxford 1925, p. 18.
 وكان العراق قد توالى على حكمه منذ الغزو المغولي عام ١٢٥٨ كل من الجلائريين (١٣٣٩ - ١٤١٠) والقره قوينلو (١٤١٠ - ١٤٦٨) والاق قوينلو (١٤٦٨ - ١٥٠٨) انظر د. عبد العزيز سليمان نوار ، داود باشا والي بغداد ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٨ ص ٩ .
- (٢) د. عبد العزيز سليمان نوار ، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٨ ص ٦ .
- (٣) التي كانت بمثابة بداية لصراع طويل بين الفرس والأتراك استمر ما يقرب من ثلاثمائة عام
 Armajani, Y., *Iran*, Prentice Hall Inc., New Jersey, 1972, p.92.
- (٤) حيث أقام العثمانيون الحكام الأتراك على ديار بكر وماردين والموصل ، وتركوا حامية عسكرية قوية هناك
 Longrigg, *Four Centuries*, p.20.
- (٥) Ibid, pp.24- 26.
- (٦) Hurewitz, J.C. *Diplomacy in the Near and Middle East, A documentary record, 1535- 1914*, vol. 1. Divan Nostrand Company inc. New York, 1956, p.21.
- (٧) Khadduri, Majid, *Independent Iraq 1932- 1958*, Oxford University Press, 1960, p.324.
- (٨) للتعرف على المتفق ودورهم في جنوب العراق انظر د. عبد الجليل الطاهر ، العشائر العراقية ، مكتبة المثنى ، بغداد ١٩٧٢ ص ٦٠ - ٨٦ ، ٢٣٦ - ٢٥٣ .
- (٩) محمود الدرة ، القضية الكردية ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٦٦ ، ص ٤٦ .
- (١٠) د. مصطفى عبد القادر النجار ، التاريخ السياسي لإمارة عربستان العربية ١٨٩٧ - ١٩٣٥ ، دار المعارف بمصر ١٩٧١ ، ص ٥٠ - ٥٤ ، علي نعمة الحلو ، المحمرة مدينة وإمارة عربية ، دار الحرية ، بغداد ١٩٧٢ ص ٥٠ والتي تليها .
- (١١) Longrigg, *Four Centuries*, p.248.
- (١٢) وقد نصت على أن تبقى كل من « ترانان » و« بدره » و« مندلي » و« درتك » و« درنة » التابعة لباشوية بغداد خاضعة لسلطة السلطان الذي تخضع له كذلك السهول الممتدة ما بين « مندلي » و« درتك » ، أما الجبل فيخضع لسيادة الشاه وتصبح « سرمينيل » حدا فاصلا بين « درتك » و« درنة » ويصبح الجزء من بلدة « حارونية » الذي تقيم عليه قبائع « دجف » و« زلجودين » تابعا للسلطان في حين تبقى « بيزا » و« زردوني » تابعة للشاه ، وتزال قلعة « زندجير » المقامة فوق الجبل ويحصل السلطان على القرى الواقعة غربها والشاه على القرى الواقعة شرقيها ، أما القرى الواقعة على الجبل فوق سالم كالي بالقرب من شهرزور فتخضع للسلطان ، والقرى الواقعة نحو الشرق فتخضع للشاه الذي سيحفظ كذلك بقلعة أورمان والقرى المجاورة لها ويصبح الممر المؤدي الى « شهرزور » حدا فاصلا للحدود ، وتبقى قلعة « كيزيليد جي » وما حولها تابعة للسلطان في حين تصبح « مهربان » وما حولها تابعة للشاه . أما قلعتي « قطور » و« ماكو » القائمتان على حدود « فان » وقلعة « ماجازبرد » المؤدية الى « كار » و« فان » فيتولى الجانبان ازالتهما .
 See Hurewitz, *op.cit.*, vol., pp.21- 23.
- (١٣) على الرغم من انتمائه إلى عشيرة كعب العربية (من ربعية) التي كانت تدفع ضريبة « ميري قلمية »

الخزانة البصرة خلال القرن السابع عشر في مقابل الرعي في الأراضي العثمانية ، وتحت وطأة القحط اضطرت كعب عام ١٦٨٣ الى الرحيل عن مستنقعات دلتا نهر كارون الى مناطق جديدة على طول الضفة الشرقية لنهر جوبان المتفرع من كارون ، وانتشرت كعب على طول نهر الخفا ، وشط العرب ونهر جراحي الفلاحية ، ونتيجة لذلك أصبح أربعة أخماس كعب يعيشون في الأراضي الفارسية ويدفعون لوالي الخويزة إيجار المراعي ، وأصبح الفرس ينظرون إلى عشيرة كعب على أنها عشيرة عثمانية استقرت طويلا في الأراضي الفارسية فاكتملت بذلك الرعوية الفارسية ، في حين اعتبر العثمانيون ان التطورات التي لحقت بكعب لم تغير من حقيقة تبعيتها للسلطان العثماني نوار ، تاريخ العراق الحديث ، ص ٦٩ - ٧١ .

(١٤) د. مصطفى عبد القادر النجار ، التاريخ السياسي لمشكلة الحدود الشرقية للوطن العربي في شط العرب ، منشورات جمعية الدفاع عن عروبة الخليج العربي ، البصرة ١٩٧٤ ، ص ٦٣ .
(١٥) نفس المصدر ، ص ٦٥ والتي تليها .

Longrigg, Four Centuries, p.278.

(١٦)

(١٧) نوار ، تاريخ العراق الحديث ، ص ٣٣٥ .

(١٨) نفس المصدر ص ٣٣٦ - ٣٤٠ .

Khadduri, op.cit., p.324.

(١٩)

(٢٠) النجار ، التاريخ السياسي لإمارة عربستان العربية ، الملحق الثاني ص ٢٦٦ - ٢٧٥ ؛ عباس عبود عباس ، أزمة شط العرب ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٧٣ ملحق ١ ص ١٢٢ - ١٢٥ .

(٢١) المادة ٢ من المعاهدة .

(٢٢) نفس المادة .

(٢٣) نفس المادة .

(٢٤) المادة ٣ .

(٢٥) المادة ٧ .

(٢٦) نفس المادة .

(٢٧) نفس المادة .

(٢٨) المادة ٨ .

(٢٩) نفس المادة .

(٣٠) المادة ٩ .

(٣١) التي أكدت معاهدة كردان ٤ سبتمبر ١٧٤٦. See Hurewitz, op.cit. vol. 1 pp.511. وأقرت بعدم تدخل إحدى الدولتين الفارسية أو العثمانية في شؤون الأخرى ، وألزمت فارس بعدم فرض سيطرتها على رعايا الدولة العثمانية ، وأوجبت الاتفاق على الاموال التي ينبغي ان تدفعها عشائر الدولتين اذا ما اجتازت أحداها الحدود الى الدولة الأخرى ، والزمّت التجار والحجاج بدفع الرسوم المعتادة دون اية غرامات ، وأوجبت على الدولتين وضع حد لتذبذب ولاء العشائر بينهما ، والامتناع عن قبول الفارين من أيهما الى الدولة الأخرى ، والامتناع عن المطالبة بأية تعويضات عن الخسائر التي سببتها الحروب بينهما .

Hurewitz, J.C. Diplomacy in the Near and Middle East, A documentary record:

1535- 1914, vol. I, D. van Nostrand Company inc. New York, 1956, pp.90- 92.

(٣٢) مذكرة ابضاحية حول بعض الشروط الواردة في معاهدة أضروم انظر النجار ، التاريخ السياسي لإمارة عربستان العربية ، ص ٢٧٠ - ٢٧٣ .

(٣٣) نفس المذكرة .

(٣٤) انظر جواب الحكومة العثمانية على مذكرة السفيرين البريطاني والروسي في مدينة الاستانة ، ، النجار ، التاريخ السياسي لامارة عربستان العربية ، ص ٢٧٣ والتي تليها .

(٣٥) النجار ، التاريخ السياسي لمشكلة الحدود الشرقية ، ص ٧٩ .

(٣٦) مذكرة مؤرخة في ٣١ كانون الثاني سنة ١٨٤٨ من مرزا محمد علي خان الى السفيرين الروسي والبريطاني ، المصدر السابق ، ص ٢٧٥ .

(٣٧) نفس المصدر .

(٣٨) ويؤكد « هنري مور » وكيل شركة الهند الشرقية الانكليزية في البصرة الاعتقاد السائد عند العثمانيين بأن الكعبيين تابعون للدولة العثمانية ، فيذكر أن « كعب اصلا من رعايا العثمانيين وكانوا يملكون لعدة سنوات املاكا واسعة ضمن حدود الامبراطورية العثمانية المتاخمة للامبراطورية الفارسية ، ويدفعون عن املاكهم ضريبة الى خزانة باشا البصرة ، اما ادعاء فارس تبعيتهم فجاء من توسع بني كعب في اراض فارسية اثر الفوضى التي عمت فارس عند وفاة نادر شاه ، وعليه فإن منطقة قبان هي من الأراضي العثمانية ، اما الدروق فهي من الأراضي الفارسية » انظر النجار ، التاريخ السياسي لمشكلة الحدود الشرقية ص ٦٩ والتل تليها .

(٣٩) نفس المصدر ، ص ٨١ .

(٤٠) ضمحت درويش باشا (الدولة العثمانية) ، ميرزا جعفر خان (فارس) ، فنويك وليامز (بريطانيا) ، تشريكوف (روسيا) .

(٤١) المادة ٣ .

(٤٢) يذكر علي نعمة الخلو أن المواطنين في عربستان لم يقبلوا بمعاهدة ارضروم الثانية وثاروا على شيخها « جابر بن مرداو » ، واجبروا فارس على اصدار مرسوم في اواخر عام ١٨٥٧ باستقلال امامرة المحمرة ، وان كان المرسوم قد تضمن ما يلغي هذا الاستقلال ، فجعل العلم الفارسي يرفرف عليها وابقى الحمارك تحت السيطرة الفارسية ، والنقود المتداولة فارسية ، وباتت شؤون الامارة الخليجية منوطة بوزارة الخارجية الفارسية . انظر المحمرة مدينة وامارة عربية ص ٥٨ والتي تليها .

Longrigg, op.cit., p.279.

(٤٣) النجار ، المصدر السابق ص ٨٤ .

(٤٣) نفس المصدر ، ص ٨٥ والتي تليها .

Longrigg, op.cit., p.279.

(٤٥)

Khadduri, op.cit., p.326.

(٤٦)

(٤٧) بروتوكول طهران ، المؤرخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩١١ (المادة الأولى) .

(٤٨) المادة الثانية .

(٤٩) المادة الثالثة .

(٥٠) المادة الخامسة .

(٥١) المادة الرابعة .

(٥٢) النجار ، المصدر السابق ، ص ١١٤ .

(٥٣) نفس المصدر ، ص ١١٥ .

(٥٤) حكمت سامي سليمان ، نفط العراق . دراسة اقتصادية سياسية ، دار الرشيد للنشر - بغداد ٧٩ ص ٣٨ .

(٥٥) وهم لويس مالت (بريطاني) ، احتشام السلطنة محمود (فارس) ، ميشيل ده جيير (روسيا) ، سعيد حليم (الدولة العثمانية) .

(٥٦) بروتوكول الآستانة لسنة ١٩١٣ ، (المادة الأولى) .

(٥٧) المادة الثانية .

(٥٨) المادة الخامسة .

(٥٩) المادة الرابعة .

(٦٠) المادة السادسة .

(٦١) المادة السابعة .

(٦٢) المادة الثامنة .

(٦٣) د. محمد طارق الكاتب ، شط العرب وشط البصرة والتاريخ ، مطبعة مصلحة المواني العراقية البصرة ١٩٧١ ، ص ١٥٨ .

(٦٤) المادة الثانية .

(٦٥) د. محمد طارق الكاتب ، المصدر السابق ، ص ١٥٩ - ١٦١ .

(٦٦) النجار ، المصدر السابق ، ص ١٣٠ .

(٦٧) وهو عبارة عن مجرى من المياه يمتد ما بين « كرامة علي » من التقاء نهري دجلة والفرات حتى رأس الخليج العربي بطول يبلغ ١٤٧ كم وعرض يتراوح ما بين ٤٠٠ متر عند البصرة وحوالي ١٥٠٠ متر عند المصب ، وعمق يبلغ حوالي سبعة أمتار ، وهو على هذا النحو صالح للملاحة البحرية في نصفه الجنوبي والنهرية في نصفه الشمالي ، ويصب نهر كارون في ضفته الشرقية عن طريق قناة الحفار ، وتتخلل مجرى شط العرب عدة جزر منها « عبادان » أو « جزيرة خضر » و« معاوية » و« الدواسر » و« شطيط » و« محيلة » و« أم الخصاصيف » و« الصالحية » ويطل على شاطئيه أربعة موانئ اثنان للعراق هما الفاو والمعتل والأخران لإيران وهما المحمرة وعبادان ، وتتفرع منه انهار كثيرة ، انظر النجار ، نفس المصدر ، ص ٣١ - ٤٢ ؛ د. الكاتب ؛ شط العرب ، ص ٩ - ١١ .

(٦٨) النجار ، نفس المصدر ، ص ١٣١ .

(٦٩) نفس المصدر ص ١٤٨ .

(٧٠) نفس المصدر .

(٧١) وقد اعترفت الحكومة الفارسية بمملكة العراق في مايو ١٩٢٩ .

Longrigg, op.cit., p.216.

(٧٢) وقد حكموا فارس منذ اعتلاء آغا محمد خان السلطة في فارس عام ١٧٧٠ حتى خلع أحمد شاه على يد رضا شاه في ٣١ أكتوبر ١٩٢٥ ، وللتعرف على آل قاجار ودورهم في حكم فارس انظر :

Brydges, Sir H.J. *Dynasty of the Kajars, translated from the Original Persian Manuscript*, Arno Press, New York, 1973; Wilber, D.N., *Iran past and present*, Princeton University Press, U.S.A. 1975., pp.65- 73, 125f.

Armajani, op.cit., p.140.

(٧٣)

انظر الأدلة التي أوردها الدكتور النجار حول عروبة المنطقة في كتابه ، التاريخ السياسي لإمارة عربستان العربية ، ص ٧١ - ٧٩ .

(٧٤) علي نعمة الحلو ، المحمرة ، ص ١١٦ - ١٢٢ .
(٧٥) للتعرف على تاريخ عربستان الحديث انظر الدراسة المقدمة من الدكتور مصطفى عبدالقادر النجار لنيل درجة الماجستير تحت عنوان : التاريخ السياسي لإمارة عربستان العربية ١٨٩٧ - ١٩٢٥ ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧١ .

Longrigg, op.cit., p.217.

(٧٦)

(٧٧) النجار ، المصدر السابق ، ص ١٧٥ .

(٧٨) نفس المصدر ، ص ١٧٦ .

(٧٩) نفس المصدر ، ص ١٨٥ .

Khadduri, op.cit., p.325.

(٨٠)

Ibid.

(٨١)

(٨٢) وذلك في المذكرة التي تقدم بها ميرزا سيد بكير خان كاظمي وزير الخارجية الفارسية .

Ibid, p.327.

(٨٢) النجار ، المصدر السابق ، ص ١٩٩ . وتقيم ايران دعواها على اساس ان شط العرب نهر دولي يفصل بين العراق وايران ، على انه يتلقى القسم الأكبر من مياهه من نهر كارون الايراني ، لذا ينبغي أن تتقاسمه الدولتان وتعين حدوده بمنتصف المجرى العميق أو « خط الثالوج » ، في حين يعتبر العراق شط العرب نهرا وطنيا يجري أكثر من نصفه طولاً بصفته في أرض عراقية ، ولا تتعدى سيادة ايران على ما تبقى منه سوى صفته الشرقية والاستثناءين بطول ١٥ كم امام المحمرة وعبادان بمقتضى معاهدتي أرضروم الثانية ١٨٤٧ ومعاهدة ١٩٣٧ ، وانه اذا كان نهر كارون يمد شط العرب بالقسم الأكبر من مياهه (٢٧ مليار قدم مكعب مقابل ٥ مليار قدم مكعب) فذلك فقط خلال فصل الصيف ، اما طوال العام ، فإن معظم مياهه تأتي من نهري دجلة والفرات ، ولا تمثل مياه نهر كارون سوى ٣٠٪ فقط من مجموع جريانه السنوي ، ومع ذلك فإن جريان مياه نهر كارون في شط العرب لا يعطي ايران حقا في السيادة عليه ، فملكية النهر شيء ومصدر مياهه شيء آخر . انظر عباس عبود عباس ، أزمة شط العرب ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٧٣ ، ص ٥٦ - ٦١ ؛ النجار ، نفس المصدر ، ص ٣٣٧ والتي تليها .

Khadduri, op.cit., p.325.

(٨٣)

Longrigg, op.cit., p.267. بإشراف البارون الوزني Aloisi مقرر اللجنة الايطالي

(٨٤)

Ibid.

(٨٥)

(٨٦) النجار ، المصدر السابق ، ص ٢٣٣ ، د. محمد طارق الكاتب ، المصدر السابق ، ص ١٦٢ :

Khadduri, op.cit., p.329.

Ibid.

(٨٧)

(٨٨) د. محمد طارق الكاتب ، شط العرب ، ص ١٦٣ .

(٨٩) نفس المصدر .

(٩٠) النجار ، المصدر السابق ، ص ٢٣٦ .

(٩١) نفس المصدر ، ص ٢٤٠ .

Khadduri, op. cit., p.330.

(٩٢)

(٩٣) النجار ، المصدر السابق ، ص ٢٥٤ .

(٩٤) نفس المصدر ، ص ٢٥٥ - ٢٥٨ .

Armajani, *op.cit.*, p.148.

(٩٥)

Longrigg, *op.cit.*, p.267.

(٩٦)

(٩٧) النجار ، المصدر السابق ، ص ٢٥٩ - ٢٦٤ .

(٩٨) وذلك لكي يتسنى للعراق الدخول في ميثاق « سعد أباد » الذي ضم أفغانستان وإيران والعراق وتركيا وذلك في ٨ يوليو ١٩٣٧ أي بعد أربعة أيام من توقيع المعاهدة .

See Hurewitz, J.C. *Diplomacy in the Near and Middle East, 1914- 1956*, vol.11.

pp.214- 216.

(٩٩) وقد وقعها الدكتور ناجي الأصيل وزير الخارجية العراقية عن الجانب العراقي وعناية الله سميعي وزير الخارجية الإيرانية عن الجانب الإيراني .

(١٠٠) معاهدة الحدود بين مملكة العراق وإمبراطورية إيران سنة ١٩٣٧ - المادة الأولى .

(١٠١) المادة الثانية .

(١٠٢) المادة الرابعة (أ ، ب) .

(١٠٣) المادة الرابعة (ج) .

(١٠٤) المادة الخامسة .

(١٠٥) بند (٢) من البروتوكول ، الملحق بمعاهدة ١٩٣٧ .

(١٠٦) بند (٣) من البروتوكول .

(١٠٧) تلا التوقيع على المعاهدة عقد معاهدة صداقة بين العراق وإيران في ١٨ يوليو ١٩٣٧ وأخرى لحل الخلافات بالطرق السلمية في ٢٤ يوليو ١٩٣٧ .

(١٠٨) النجار ، المصدر السابق ، ص ٣٨٣ - ٢٩١ .

(١٠٩) المادة الثالثة من معاهدة الحدود ١٩٣٧ ، والبند الأول من البروتوكول ، الملحق بها .

(١١٠) تشكلت بمقتضى اتفاق خاص وقعه وزير الخارجية العراقي والوزير المفوض الإيراني في بغداد في ٨ ديسمبر ١٩٣٨ .

(١١١) النجار ، المصدر السابق ، ص ٣٠٢ .

(١١٢) نفس المصدر ، ص ٣٠٥ والتي تليها .

(١١٣) نفس المصدر ، ص ٣٠٧ .

(١١٤) نفس المصدر ، ص ٣١٠ .

(١١٥) نفس المصدر ، ص ٣١١ .

(١١٦) نفس المصدر ، ص ٣١٣ .

(١١٧) نفس المصدر ، ص ٣١٥ .

(١١٨) وذلك أمام مجلس الشيوخ الإيراني ، عباس عبود ، أزمة شط العرب ص ٣٨ ، وقد رد العراق على ذلك بإخراج عدد كبير من المقيمين الإيرانيين في أراضيهم Wilber, Iran, p. 159.

(١١٩) نفس المصدر ، ص ٥٢ .

(١٢٠) د . محمد طارق الكاتب ، شط العرب ، ص ١٧٦ .

(١٢١) نفس المصدر ، ص ١٧١ .

(١٢٢) نفس المصدر ، ص ١٧٢ .

(١٢٣) عباس عبود ، المصدر السابق ، ص ٧٢ .

(١٢٤) د . محمد طارق الكاتب ، المصدر السابق ، ص ١٧٧ - ١٨٠ .

(١٢١) للتعرف على المطالب الايرانية انظر دراستنا بعنوان « جزيرة أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى (الجانب التاريخي) » الموسم الثقافي لجامعة الكويت في العام الجامعي ١٩٧٢/٧١ ص ١٦١ - ١٨٥ ، وانظر كذلك د . لؤي بعري ، الأطماع الاجنبية في جزيرة أبو موسى العربية ، بغداد ١٩٧١ ؛ وزارة الاعلام بالجمهورية العراقية ، الجزر العربية بين الاطماع الاجنبية والاستراتيجية ، بغداد ١٩٧١ .

(١٢٧) الموسم الثقافي لجامعة الكويت في العام الجامعي ١٩٧٢/٧١ ، ص ١٦٩ .

(١٢٨) د . محمد عزيز شكري ود . حسن الابراهيم ، قضايا معاصرة في السياسة الدولية ص ١١ .

(١٢٩) الموسم الثقافي لجامعة الكويت ص ٩٤ .

(١٣٠) نفس المصدر ص ١٧٠ .

(١٣١) انظر حول هذا الخصوص د . جمال زكريا قاسم ، الخليج العربي ، دراسة لتاريخ الامارات العربية ١٩١٤ - ١٩٤٥ ، دار الفكر العربي بالقاهرة ١٩٧٣ ص ٢٤٣ - ٢٦٨ ؛ الخليج العربي ، دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥ - ١٩٧١ ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧٤ ص ١٤٧ - ١٥٧ .

(١٣٢) Armajani, Iran, p. 170.

(١٣٣) Wilber, op. Cit., p. 159.

(١٣٤) وهي عبارة عن امتداد طبيعي لسهل العراق ، وتفصلها سلسلة جبال زاغروس عن الهضبة الايرانية ، وينحدر سكانها من قبائل عربية مشهورة ، عباس عبود ، ازمة شط العرب ، ص ١٧ .

(١٣٥) النجار ، التاريخ السياسي لامارة عربستان العربية ، ص ٢٤٨ .

(١٣٦) نفس المصدر ، ص ٢٥٤ .

(١٣٧) فريد هوليداي (مترجم) ، مقدمات الثورة في ايران ، دار ابن خلدون ، بيروت ١٩٧٩ ص ٣٠٩ .

(١٣٨) د . جمال زكريا ، الخليج العربي ، دراسة لتاريخه المعاصر ، ص ٢١٩ .

(١٣٩) Wilber, Op., Cit., p. 253.

(١٤٠) Edith and Penrose, E. F., Iraq, International relations and national

development, Ernest Benn, London, 1978, p. 371. Wilber, Op. Cit., p. 25.

(١٤٢) د . جمال زكريا ، المصدر السابق ، ص ٢١٩ .

(١٤٣) محمود الدرة ، القضية الكردية ، دار الطليعة ، بيروت ص ١٧ .

(١٤٤) وينتمون إلى الجنس الآري ويتحدثون لغة ذات أصل هند واوري ، وهناك من يذهب إلى أنهم من أصل عربي وينسبونهم إلى ربيعة بن بكر بن وائل أو إلى مضر بن نزار في حين يذهب آخرون إلى أنهم ينحدرون من « كرد بن عمرو مزريقاء بن عامر ماء السماء » . انظر امين سامي الغمراوي ، قصة الاكراد في شمال العراق ، دار النهضة العربية ، مصر ١٩٦٧ .

(١٤٥) مثل صحيفة « لسان حال ثنائي كردو - ترك » وصحيفة « الشمس » محمود الدرة ، المصدر السابق ، ص ٩٦ .

(١٤٦) مثل جمعية « العزم القوي » وجمعية « تعالي وترقي الكرد » وجمعية « نشر المعارف الكردية » وجمعية « هيفي » وجمعية « استقلال الكرد » وجمعية « التشكيلات الاجتماعية لكردستان » وجمعية الشعب الكردي « وجمعية « خويبون » نفس المصدر ؛ ص ٩٦ والتي تليها .

(١٤٧) نفس المصدر ، ص ٩٨ - ١٠٠ .

Kelidar, Abbas, *The Integration of Modern Iraq*, Croom Helm Ltd, London, 1979, (١٤٨)
p. 171.

(١٤٩) Ibid, p. 172. وقد قامت جمهورية «مهاباد» الكردية في اذربيجان الايرانية في ١٣ يناير ١٩٤٦ واتخذت «مهاباد» عاصمة لها ومن القاضي محمد رئيسا لها غير أن الجيش الايراني سرعان ما احتل مهاباد وقضى على الجمهورية الكردية عقب عشرة اشهر من قيامها واعدت قادة الحركة الكردية بما فيهم القاضي محمد. انظر محمود الدرة ، المصدر السابق ص ١٠٨ .

Kelidar, *Op. Cit.*, p. 174. (١٥٠)

Ibid, pp. 175f. (١٥١)

Ibid, pp. 179 f. (١٥٢)

Edith and Penrose, *Op. Cit.*, p. 371. (١٥٣)

(١٥٤) محمود الدرة ، المصدر السابق ص ٣٨٨ - ٣٩٠ ؛ أمين سامي الغمراوي ، المصدر السابق ص ٣٩٥ .

(١٥٥) أمين سامي ، نفس المصدر ، ص ٣٩٤ ، ٣٩٧ .

(١٥٦) للتعرف على الحركة الكردية العراقية انظر كذلك د . عبد الرحمن قاسملو ، كردستان والاكرد ، دراسة سياسية واقتصادية ، المؤسسة اللبنانية للنشر ، بيروت ١٩٧٠ ،

Ballance, E. O., *The Kurdish revolt 1970*, Faber and Faber Limited, London, 1979.

(١٥٧) محمود الدرة ، المصدر السابق ، ص ٤٠٦ .

(١٥٨) وكانت تلك الوساطة تلقي دعما من التونسيين . Edith and Penrose, *Op. Cit.*, p. 372.

(١٥٩) انظر النص الحرفي للاتفاقية ، وثائق الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٥ ، منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، الكويت ١٩٧٩ ص ١٤٦ والتي تليها .

(١٦٠) السادة الاولى .

(١٦١) المادة الثانية .

(١٦٢) المادة الثالثة .

(١٦٣) المادة الرابعة .

(١٦٤) وثائق الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٥ ، ص ٢٧٠ - ٢٧٨ .

(١٦٥) معاهدة الحدود الدولية وحسن الجوار ١٣ يونيو ١٩٧٥ - المادة الاولى .

(١٦٦) بروتوكول اعادة تخطيط الحدود البرية بين العراق وايران - المادة الاولى .

(١٦٧) المادة الثانية من المعاهدة والمادة الاولى من بروتوكول تحديد الحدود النهرية بين العراق وايران .

(١٦٨) بروتوكول تحديد الحدود النهرية بين العراق وايران - المادة الثانية (١) .

(١٦٩) بروتوكول تحديد الحدود النهرية - المادة الثانية (٢) .

(١٧٠) نفس البروتوكول - المادة الخامسة .

(١٧١) نفس البروتوكول - المادة السادسة .

(١٧٢) نفس البروتوكول - المادة السابعة .

(١٧٣) نفس البروتوكول - المادة التاسعة .

(١٧٤) معاهدة الحدود - المادة الثالثة .

(١٧٥) المادة الاولى من البروتوكول المتعلق بالامن على الحدود بين العراق وايران .

(١٧٦) المادة الثالثة من بروتوكول الامن على الحدود .

- (١٧٧) المادة الرابعة من نفس البروتوكول .
 (١٧٨) المادة الخامسة من نفس البروتوكول .
 (١٧٩) معاهدة الحدود - المادة الخامسة .
 (١٨٠) معاهدة الحدود - المادة الرابعة .
 (١٨١) معاهدة الحدود - المادة السادسة .
 (١٨٢) المادة الأولى من بروتوكول تحديد الحدود النهرية بين العراق وايران .
 (١٨٣) المواد السادسة والسابعة والثامنة من بروتوكول تحديد الحدود النهرية بين العراق وايران .
 (١٨٤) المادة التاسعة من بروتوكول تحديد الحدود النهرية بين العراق وايران .
 (١٨٥) المادة الأولى من بروتوكول اعادة تخطيط الحدود البرية بين العراق وايران .
 (١٨٦) رقم (٥) من المادة الأولى من نفس البروتوكول .
 (١٨٧) المادة الثالثة من معاهدة الحدود الدولية وحسن الجوار ١٣ يونيو ١٩٧٥ ، والمواد من الأولى حتى السابعة من البروتوكول المتعلق بالأمن على الحدود بين العراق وايران ، ١٣ يونيو ١٩٧٥ .
 (١٨٨) وقد التزمت ايران بوقف مساعداتها للأكراد ، كما توقف الاتحاد السوفيتي عن تقديم مساعداته للأكراد كذلك واخذ يقدم معداته العسكرية للحكومة العراقية رغم علمه أنها ستستخدم ضد الأكراد .

See Edith and Penrose, *op.cit.*, p.273.

- (١٨٩) وهي معاهدة اساسية ١٥٥٤ ، معاهدة ١٥٦٢ ، معاهدة فرهاد باشا ١٥٩٠ ، معاهدة نصوح باشا ١٦١١ ، معاهدة ١٦١٣ ، معاهدة سراو ١٦١٨ ، معاهدة مراد الرابع (زهاب) ١٦٣٩ ، معاهدة المقاسمة ١٧٢٤ ، معاهدة أمير شرف ١٧٢٧ ، معاهدة احمد باشا ١٧٣١ ، معاهدة ١٧٣٢ ، معاهدة ١٧٣٩ ، معاهدة نادرشاه ١٧٤٦ ، معاهدة ارضروم الأولى ١٨٢٣ ، معاهدة ارضروم الثانية ١٨٤٧ ، اتفاقية ١٨٦٩ ، بروتوكول طهران ١٩١١ ، بروتوكول الآستانة ١٩١٣ ، محاضر جلسات قومسيون تحديد الحدود ١٩١٣/١٩١٤ ، معاهدة الحدود العراقية - الايرانية ١٩٣٧ - معاهدة الجزائر ١٩٧٥ انظر د. محمد طارق الكاتب ، شط العرب ، ص ١٥٢ والتي تليها .
 (١٩٠) فريد هوليداي ، مقدمات الثورة في ايران ، ص ٣١١ .
 (١٩٢) خطاب الدكتور سعدون حمادي وزير خارجية العراق في مجلس الأمن الدولي في ١٤/١٠/١٩٨٠ .
 (١٩٣) نفس الخطاب .
 (١٩٤) السياسة الدولية ، م ١٧ العدد ٦٣ ، يناير ١٩٨١ ص ٦٣ .
 (١٩٥) نفس المصدر ، ص ٦٤ .
 (١٩٦) نفس المصدر .
 (١٩٧) نفس المصدر ، ص ٦٩ .
 (١٩٨) نفس المصدر ، ص ٧٠ .
 (١٩٩) د. بدر الدين الخصوصي ، النشاط الروسي في الخليج العربي ١٨٨٧ - ١٩٠٧ .
 مجلة دراسة الخليج والجزيرة العربية ، العدد ١٨ ، ابريل ١٩٧٩ ص ١٢٥ .
 (٢٠٠) نفس المصدر ، ص ١٢٦ .
 (٢٠١) نفس المصدر ، ص ١٢٩ .
 (٢٠٢) د. بدر الدين الخصوصي « دراسة وثائقية جديدة عن كاظمة الكويت » مجلة كلية الآداب والتربية ، جامعة الكويت العدد الثاني ديسمبر ١٩٧٢ ، ص ١١٣ .